وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون / تيارت

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات في النظم السياسية المقارنة

****

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس

تخصص: تنظيم سياسي و إداري

إعداد: الدكتورة بن يحي عتيقة

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

إن اللّذين آمنوا و عملوا الصّالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا

صدق الله العظيم

الآية30:سورة الكهف

4

فهرس المحتويات

المحاضرة الأولى: ماهية النظام السياسي

أولا: تعريف النظام السياسي

ثانيا: أهمية دراسة النظام السياسي

ثالثا: فواعل النظام السياسي

رابعا: خصائص النظام السياسي

خامسا: مكونات النظام السياسي

المحاضرة الثانية: أنواع الأنظمة السياسية

أولا: مبدأ الفصل بين السلطات

ثانيا: أنواع الأنظمة السياسية

1- النظام الرئاسي- النظام السياسي الأمريكي

2- النظام البرلماني- نموذج النظام السياسي البريطاني

3- النظام شبه الرئاسي- نموذج النظام السياسي الفرنسي

4- النظام المجلسي(حكومة الجمعية النيابية)- نموذج: النظام السياسي السويسري

المحاضرة الثالثة: ماهية المقارنة

أولا: تعريف المقارنة

ثانيا:أهمية و أهداف المقارنة

ثالثا: شروط المقارنة

رابعا: مستويات المقارنة

خامسا: المنهج المقارن

المحاضرة الرابعة: التصنيفات الكبرى للنظم السياسية المعاصرة

أولا: النظم الديمقراطية الليبرالية

ثانيا: النظم التسلطية و الشمولية

ثالثا: الفرق بين التسلطية و المفاهيم المشابهة لها

المحاضرة الخامسة: المداخل النظرية لدراسة النظم السياسية المقارنة

أولا: المدخل البنيوي

ثانيا: المدخل الوظيفي

ثالثا: المدخل النخبوي

المحاضرة السادسة: مقاربات دراسة وتصنيف النظم السياسية المقارنة

أولا: إقتراب تحليل النظم- النسقي

ثالثا: الإقتراب المؤسسي

رابعا:التمايز السلطوي

المحاضرة السابعة: السياسات المقارنة

أولا- تعريف السياسة المقارنة

ثانيا- تطور السياسة المقارنة

ثالثا- مجالات السياسة المقارنة

رابعا- استراتيجيات المقارنة

المحاضرة (01)

ماهية النظام السياسي

أهداف الدرس

- تعريف الطالب بمفهوم النظام السياسي و مكوناته و كذا أنواعه المختلفة

المحاور

1-تعريف النظام السياسي

2-أهمية دراسة النظم السياسية

3- فواعل النظام السياسي

4- خصائص النظام السياسي

5- مكونات النظام السياسة

تمهيد

إن فهم النظام السياسي يعد حجر الزاوية في تحليل بنية الدول و المجتمعات، فهو لا يقتصر على مجرد مجموعة من المؤسسات، بل هو غطار شامل يحدد كيفية ممارسة السلطة وإتخاذ القرارات و توزيع الموارد.

أولا: تعريف النظام السياسي

سنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة تقديم المعنى اللغوى و كذا المعنى الإصطلاحي للنظام السياسي بالإضافة إلى مجموعة من التعريفات و ذلك كمايلي:

أ-النظام السياسي لغة

من أصل نظم ويقال نظم الأشياء أي ألفها ونظم بعضها إلى بعض، ويقال نظم أمره وأقامه ورتبه وانتظم الشيء تألف واتسق.النظام هو الترتيب والاتساق.[1]

ب- النظام السياسي اصطلاحا:

[1] مجمع اللغة العربية:**المعجم الوسيط**،ط4،مصر،مكتبة الشروق الدولية،2004،ص963.

استخدم لفظ النظام السياسي في البداية كمرادف للحكم فكان يعرف من خلال المؤسسات الرسمية (السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية).الى حين ظهور المدرسة السلوكية أصبح للنظام السياسي معنى ذا أبعاد جديدة،فأصبح يشير الى مجموعة التفاعلات والعلاقات والأدوات التي ترتبط بظاهرة السلطة.

ظهرت تعاريف عديدة للنظام السياسي و بمقاربات مختلفة نسجل منها خلال بحثنا هذا تعريف الأستاذ "روبرت دال" الذي إعتبر أن النظام السياسي هو نمط من العلاقات التي تتسم بالإستمرار و يتضمن إلى حد كبير علاقات التحكم و النفوذ و القوة و السلطة، أما الأستاذ "موريس ديفرجيه" فقد عرف النظام السياسي بأنه الإطار العام للنظام الإجتماعي حيث تنتظم عناصره المختلفة، فهو يتعلق بصورة خاصة بمجموعة من هذه العناصر ، و هي مؤسسات السلطة و وسائل عملها و كل ما يرتبط بها،أما ماكس فيبر فيفسر النظام السياسي على أنه ذلك الذي يضمن تنفيذ الأوامر في المنطقة المعينة الحدود بصورة مستمرة بواسطة السلطة الفعلية عن طريق هيئة إدارية دائمة.[1]

يرى "فرنسيس فوكوياما" أن النظام السياسي يتكون من ثلاث مؤسسات و هي: الدولة، حكم القانون،و الحكومة الخاضعة للمحاسبة أو المساءلة،و يستعير فوكوياما تعريفه لمفهوم المؤسسة من كتاب"صاموئيل هانتينغتون": النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، بأنها انماط مستقرة و قيمة و متكررة من السلوك، و فهم أصول هذه المؤسسات و الظروف التي تطورت ضمنها و حيثيات نشأتها، و هو ما يساعد على أن نفهم الفرق الشاسع بين الدول، فوجود هذه المؤسسات جميعا أو بعضها و غياب البعض الآخر، هو الذي يميز بين الدول، و لكن وجودها جميعا معا على نحو متوازن هو ما يكون الدولة الديمقراطية الليبرالية، و هذا

[1] فاتح خننو، **التحول و التغيير في النظم السياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2020-2021،،ص 39.

الشكل من النظام السياسي هو آخر ما أنتجه التطور السياسي عبر التاريخ، و قد وصلت إليه بعض الدول و إتخذت مسارات مختلفة لذلك.[1]

و يعرفه "دافيد إيستون": بأنه ذلك الجهاز الذي يقوم برسم السياسيات التي تستهدف تنظيم وتوزيع الموارد وتكون قراراته ملزمة للمجتمع ككل أي أن يكون هناك شعور عام في المجتمعات بقبول هذه القرارات وتلك السياسات بأنها ملزمة.[2]

أما بالنسبة "لغابريل ألموند": فيرى أن النظام السياسي هو نظام التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة والتي تطلع بوظيفتي التكامل والتكيف داخليا وخارجيا عن طريق استخدام الإرغام المادي المشروع[3].

كما يعرفه "معجم العلوم الاجتماعية": هو الهيكلة الإنسانية التي تتخذ من خلالها القرارات السياسية للمجتمع الموجهة للمجتمع وقضاياه.

يعرفه باحثون آخرون بأنه نظام يختص بتنظيم حركة التفاعلات بين القوى السياسية المختلفة انطلاقا من قواعد وأسس وضعتها الدولة ساهمت بعد ذلك في بناء إطار تنظيمي بسبب تلك التفاعلات[4].

ثانيا:أهمية دراسة النظم السياسية

إن دراسة النظام السياسي أمر بالغ الأهمية لما له من دور حيوي في فهم تركيبة الدولة وتنظيم عملها،وتوزيع أدوارها وسن تشريعاتها، بالإضافة لفهم طبيعة التفاعلات السياسية

---

[1] علي حاكم صالح،**أصول النظام السياسي و تطوره و إنحطاطه:مراجعة كتابي فرانسيس فوكوياما عن أصول النظام السياسي**، العدد 37،مجلة سياسات عربية، مارس2019،. ص142.

[2]أسماء بن تركي،**النظام السياسي في الجزائر و دوره في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع ، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2003،ص53.

[3]يوسف جحيش،**التطور المؤسساتي للنظام السياسي الجزائري**،الباحث،ع5،2015،ص203.

[4]محمد بن نويمي،النظم السياسية،وزارة الثقافة القطرية،قطر،2024،ص14

الحاصلة بين مؤسساتها سواء الرسمية منها أو الغير رسمية ويمكن إيجاز هذه الأهمية فيما يلي[1]:

- النظام السياسي يساعد على فهم كيفية إدارة الدولة وتنظيمها.

- يقوم على دراسة وتحليل دور المؤسسات السياسية وتفاعلها في إطار نظام سياسي.

- يقيس مدى استجابة الدولة لتطلعات واحتياجات المجتمع.

- دراسة المحددات الداخلية والخارجية التي تساعد في فهم عملية صنع القرارات السياسية.

- ضبط صلاحيات الحكومة كسلطة تنفيذية.

- تحديد الصلاحيات و الاختصاصات المنوطة بين السلطات الرسمية الثلاث.

- يمكن الباحثين من معرفة المتغيرات والتحولات التي تنشأ في بنية النظام السياسي. و

النظم السياسية عموما ، تهتم بدراسة مفاهيم النظم و تطورها و أشكالها، أما النظم السياسية المقارنة فتسلط الضوء على المقارنة كمعيار بين النظم السياسية للدول، من خلال المقارنة بين دولتين أو أكثر، فهي تعتبر أحد فروع النظم السياسية التي تهتم بدراسة و تحليل أوجه التشابه و الإختلاف في النظم السياسية المختلفة، من اجل الوصول إلى نتائج سببية، تفسر أوجه المقارنة بينها.[2]

ثالثا: فواعل النظام السياسي

[1] المرجع نفسه ص ص 25-26.

[2] محمد بن نوبي، **النظم السياسية**، الطبعة الأولى، دار الكتب القطريةن 2024. ص16.

قبل دراسة أي نظام مهما كانت طبيعته سياسية،اقتصادية ،إدارية لابد من معرفة من يتفاعل داخل النسق ومن يسيره،فالنظام السياسي بدوره له مجموعة من الفواعل والتي تعتبر أهم مكوناته وهي على النحو التالي:

أ-المؤسسات الرسمية

إن قوة كل نظام سياسي تتمحور حول مدى تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات،فحسب مونتيسكيو لا يمكن احترام الحقوق الفردية والجماعية إلا إذا كانت هناك سلطة تحد من قوة السلطة الأخرى.

فلا يمكن احتكار السلطة لصالح مؤسسة واحدة.[1]

تتشكل الحكومة من ثلاث سلطات وهي:

1- السلطة التشريعية

السلطة التشريعية هي إحدى السلطات الثلاث في الدولة وتتمثل في المجالس النيابية،فهي الأداة الأساسية للتعبير عن الإرادة الشعبية في جميع نظم الحكم الديمقراطية.وتتكون من مجلسين غالبا تبعا لنظام السياسي المتبع في الدولة،تتمثل وظيفتها الأساسية في وضع التشريعات والتصويت على القوانين التي تسن من الهيئات العليا كرئيس الدولة مثلا. كما أنها تقوم أيضا بالرقابة على أجهزة الدولة التنفيذية بالإضافة الى مناقشة الميزانيات الحكومية.كما يمكن لها التصرف كمعارضة سياسية تقدم برامج بديلة للسلطة التنفيذية.[2]

وقد اعتبر الكثير من المهتمين بالدراسات السياسية أن السلطة التشريعية تلعب دورا هاما في إقرار السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف لتحقيق العدالة وتوفير الفرص

---

[1] ناجي شنوف ،البرلمان كأداة ديمقراطية في التسيير الحسن في ظل نظام الحكم الرشيد،***الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي***،اجزء01،المنعقد يومي2007/09/08،جامعة سطيف مطبعة إقرأ قسنطينة،ص ص 114-116.

[2] عادل عمران حمد،**أهمية السلطة التشريعية في إدارة الدولة والدور الرقابي الذي تمارسه**، كلية دجلة الجامعة،دراسات قانونية،المجلد05،العدد01،2022،ص ص78-96.

للجميع. كما أنها تمثل إرادة الشعب وصوته من خلال النواب الذين يمثلونهم داخل البرلمان بهدف تحقيق توازن المصالح المختلفة في المجتمع وتعزيز الديمقراطية.

في ظل التحولات السياسية التي تشهدها الدول،التي تسعى لتكريس الرشادة في رسم السياسات العامة،تعد السلطة التشريعية واحدة من أهم الأدوات التي تحقق ذلك، لا سيما وان فعاليتها يمكن أن تعكس مدى التطور في دراسة التحول القائم بصفتها السلطة المعبرة عن الشعب والقادرة على الحفاظ على حقوق المواطنين وحرياتهم.[1]

2- السلطة التنفيذية

إن السلطة التنفيذية هي المؤسسة الحكومية المسئولة عن تنفيذ السياسات واتخاذ القرارات اللازمة لضمان سلاسة العمل الحكومي ،حيث تتكون من رئيس الدولة أو رئيس الحكومة وفي بعض الأنظمة الاثنين معا بالإضافة الى الحقيبة الوزارية،فإذا كان التشريع من مهام السلطة التشريعية فإصدار اللوائح التنظيمية لتفعيل تلك القوانين هو من مهام السلطة التنفيذية ،التي يحق لها من خلال الدستور أن تشرع هي أيضا عن طريق قوانين ومراسيم أو حتى أوامر رئاسية .كما لها أيضا أن تعدل القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية [2].

وفيما يتعلق باختصاصات السلطة التنفيذية فإنها تختلف حسب النظام السياسي القائم،فهي في الغالب تقوم بإدارة وزاراتها بالإضافة الى توجيه العاملين في الإدارات الحكومية.

و حسب **جيمس أندرسون** فإن دورها في رسم السياسات العامة يعد حاسما بالنظر لهيمنة السلطة التنفيذية والاعتماد الكبير على قياداتها في رسم السياسات وتنفيذها.ويرجع هذا لكثرة القضايا التي تستوجب خبرات فنية متخصصة يتوفر عليها الإداريون التنفيذيون بالأساس[3]، فالحكومة كفاعل أساسي لا بد أن يعمل على توفير سياسات منسجمة وفعالة، من خلال

---

[1] المكان نفسه.

[2] فريد ابرادشة، **الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية،جامعة الجزائر03،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2014،ص57.

[3] الطيب بتة، **مكانة السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري على ضوء الدساتير المتعاقبة**، الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية،م06،ع01،جوان2021،ص ص 535-559.

تحسين اتخاذ القرارات وعمليات وضع القواعد وتبسيط الإجراءات الإدارية،خاصة فيما يتعلق بالمعلومات التي لها علاقة بالسياسات وتقييمها وميزانية المشاريع[1].

3- السلطة القضائية

تلعب السلطة القضائية دورا محوريا في التنظيم العام للمجتمعات الحديثة وعلى قدر فعالية هذا الدور تستقر الحياة في المجتمع فلا يكفي سن القوانين وتنفيذها ،بل يجب أن يكون تطبيقها مكفولا من خلال قنوات تسهر على ضمان قيام العدالة وحماية الحقوق من أي انتهاك.وتتمثل عموما في القضاة والادعاء العام ونوابه بالإضافة للمحاكم والمجالس القضائية.

يعتبر الحفاظ على استقلال القضاء أمر بالغ الأهمية للحفاظ على سيادة القانون، ولضمان سلامة عمل وحيادية نظام المحاكم، وبما أن الوظيفة الرئيسية للقضاء هي تطبيق القانون والتجرد في حل النزاعات المرفوعة أمامها،فإنها هذه الوظيفة ترتبط ارتباط وثيق بشرعية السلطة القضائية التي يجب ان تكون حيادية ونزيهة.[2]

من خلال ما سبق يبرز دور مؤسسات الدولة كفاعل أساسي ومحوري في عمل النظام السياسي من خلال توفير الأطر القانونية والتشريعية التي تحدد صياغة وتنفيذ السياسات العامة. وتوفير الحريات العامة وتنظيم المشاركة الشعبية،فالدولة بمؤسساتها هي القادرة على تحقيق التوازنات الكبرى في المجال الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع.[3]

ب:المؤسسات الغير رسمية

يقصد بها القوى السياسية الفاعلة غير الرسمية في النظام السياسي والتي لها تأثير في عملية صنع القرارات ورسم السياسات العامة ومن أبرز هذه المؤسسات :

1- الأحزاب السياسية

---

[1] فريد ابرادشة،***مرجع سابق***،ص58.

[2] دليل عملي لبناء الدساتير ،***المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات***،2011،ص ص 2-7.للاطلاع أكثر متاح على الرابط http://www.idea.int .تاريخ التصفح 2023/09/27.

[3] محمد شلبي،**الاستقرار السياسي الماوردي والموند : دراسة مقارنة**،" . الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام ،ع . 01 ،(الجزائر .2001-2002)،ص ص 156-157.

يعرف "جورج بيردو" الحزب السياسي أنه: "تنظيم يضم مجموعة من الأفراد، و لها نفس التوجهات السياسية و تعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ و ذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عدد من المواطنين في صفوفهم و العمل على التأثير في قرارات السلطة الحاكمة"، و لهذا فإن الحزب يبرز دوره في الحياة السياسية و الإجتماعية بعمله على تكوين رأي عام و تولي السلطة من خلال الروابط الفكرية و التنظيمية بين أعضائه، و يتضح موقعه أكثر بإعتباره مؤسسة فعالة من بين المؤسسات السياسية التي لا يمكن الإستغناء عنها في النظم الديمقراطية[1]

هناك من يعرف الأحزاب السياسية بناءا على أهم وظائفها و هي:

- تزويد الناخبين ببدائل و برامج سياسية عامة.[2]

- طرح الكثير من الاختيارات لتكون أمام الناخبين

- تعتبر كذلك بمثابة أجهزة رقابية

كما أن **للأحزاب السياسية وظائف** أخرى نذكر من بينها:

1- التجنيد السياسي

و هو العمل على زيادة الوعي السياسي و ذلك بإدخال الأفراد في الحزب بهدف تقديم البعض منهم في المستقبل كمترشحين لتبوأ مناصب سياسية

2- المشاركة السياسية

الحزب السياسي هو الإطار الملائم لتنظيم و تفعيل المشاركة السياسية، بفعل التنامي المتزايد للوعي السياسيلدى المواطنين

3- تجميع المصالح

---

[1] يوسف أزروال، **دور الأحزاب السياسية في إدارة عملية التنمية السياسية**،المجلد16،العدد41،مجلة الحقيقة،سبتمبر2017، ص133.

[2] أحمد إبراهيم و علي بن طاهر، **مفهوم الأحزاب السياسية و دورها في عملية رسم السياسة العامة**، المجلد06، العدد02، مجلة أبحاث، سبتمبر 2021، ص81.

و يقصد بذلك تحويل المطالب غلى بدائل و خيارات للسياسة العامة، و ذلك بعدجدولة الأولويات وفق مبدأ الأهم على المهم، و يستطيع الحزب ممارسة هذه المهمة من خلال المؤتمرات الحزبية و تلقي الشكاوي و المطالب و القيام بعملية الموازنة و المساومة محاولا بذلك التوصل إلى نوع من التسوية للمصالح المختلفة في صورة إقتراحات لسياسات محددة.

4- التعبير عن المصالح

للأحزاب دور مهم في التعبير عن مصالح المواطنين و خاصة ما تعلق بالمطالب العامة و تختلف وسيلة التعبير من حزب لآخر، كما يلعب دورا مهما في ترتيب هذه المطالب حسب الأولوية.[1]

5-التنشئة السياسية

تعد الأحزاب السياسية من أهم الوسائل التنشئة السياسية، فهي عملية إكساب المواطنين و تلقينهم القيم و التقاليد و الإتجاهات الإجتماعية ذات الدلالات السياسية، و كذلك القيم و المشاعر تجاه النظام السياسي السائد في البلاد، وهي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طوال حياته، كما أنها تؤثر في الفرد بتلقينه الثقافة السياسية السائدة و ترسيخها فيه أو تعديلها أو حتى بخلق ثقافة سياسية جديدة. [2]

و **للأحزاب السياسية عدة خصائص** نقدمها في النقاط التالية:

- الأحزاب السياسية تنظيمات دائمةن تعبر عن مصالح مجموعة أو مجموعات إجتماعية، الأمر الذي يضمن للأحزاب وجودها و بقائها

- الأحزاب السياسية تنظيمات وطنية بمعنى أنها تنظيمات تربط بين المستويين المحلي و الوطنين فهي تعمل على بناء العلاقات بين القمة و القاعدة عبر كامل إقليم الوطن

---

[1] صفاء عثمان،**دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر:بين إشكالية الإستمرارية و المناسباتية**، المجلد07، العدد02، أكتوبر 2023، ص ص 322-323.

[2] مختار فرزولي،**إتصال القابلية في الحقل السياسي: دراسة وصفية على عينة من الباحثين في حقلي علوم الإعلام و الإتصال و العلوم السياسية**، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام و الإتصال، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 66.

- الأحزاب السياسية تسعى للوصول إلى السلطة، فهدفها الرئيسي هو تولي المناصب السياسية و زمام الحكم و ممارسته سواءا وحدها أو بمشاركة أحزاب سياسية أخرى

- الأحزاب تسعى للحصول على الدعم الشعبي بحيث تعتمد على للوصول إلى أهدافها على الدعم الشعبي و ذلك بجمع أكبر عدد ممكن من الأفراد حول أفكارها و برنامجها

- لا بد أن يتوفر كل حزب سياسي على قاعدة جماهيرية حيث كلما كان الحزب يحتوي على عدد كبير من الأعضاء و وعاء جماهيري كبير كلما كان وصوله للسلطة السياسية أمرا سهلا و ميسورا.[1]

- كل حزب سياسي لديه أفكار و برنامج سياسي خاص به يميزه عن غيره من الأحزاب و يسعى لتطبيقه

- وحدة المصلحة و المبادىء، إذ يجب على العضو المنخرط في الحزب أن يلتزم بالمبادىء و الخطط التي يسطرها حزبه و عليه ان يمتثل لشروط العضوية التي تحدد حقوق و واجبات المنتسب لهذا الحزب

- غايات الحزب،إذ يقوم الحزب على غايات و أهداف محددة و ليس فقط مجرد آليات و برامج، حيث تتجسد أهدافه و غاياته في نشر الأفكار و إستقطاب المزيد من المنتمين و إحراز عدد كبير من الأصوات للفوز بالسلطة السياسية و كسب نتائج الإنتخابات.[2]

2- جماعات الضغط والمصالح

الجماعات الضاغطة هي تلك التنظيمات التي تعمل على الدفاع عن مصالحها و تمارس عند الإقتضاء ضغطا على السطات العامة، هدفها ليس الوصول إلى السلطة و إنما الحصول على قرارات تخدم مصالح تلك التنظيمات، و قد عرفها"جون مينو" بأنها: "مجموعة من الأفراد يهدفون إلى الضغط على السلطات السياسية من أجل جعل قراراتها مطابقة لمصالحها

[1] أحمد إبراهيم و علي بن طاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص82.

[2] المرجع نفسه، ص82.

و أفكارها، و مع تعدد التعاريف المقدمة يمكننا إستخلاص مجموعة من الخصائص التي تميز هذه الجماعات و ذلك على النحو الآتي[1]:

-وجود مجموعة من الأفراد

و تنقسم الجماعات الظاغطة إلى عدة أنواع نذكرها كالآتي:

أ- الجماعات الظاغطة السياسية: حيث تنحصر مصالحها و أهدافها في الأنشطة السياسية فقط مثل اللوبي مثلا.

ب- الجماعات الظاغطة شبه السياسية: و تتمثل في النقابات العمالية و غتحادات العمال و المهنيين و الحرفيين كنقابات الأطباء و المعلمين و المحامين مثلا..

ج- الجماعات الظاغطة الإنسانية: و هي جماعات ذات نشاط خيري و غير ربحي كمنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان مثلا.[2]

3- مؤسسات المجتمع المدني

يذهب "توماس هوبز" في تعريفه للمجتمع المدني بأنه:"ذلك المجتمع المنظم سياسيا عن طريق الدولة القائمة عن طريق التعاقد"، كما ذهب "شيشرون" إلى إستخدام مفهوم المجتمع المدني كتوصيف للدولة المدنية بمعنى المنظمة في إطار القانونن حيث كتب في كتابه"الجمهورية":(القانون هو رباط المجتمع المدني).[3]

و حتى لا ننساق وراء التعاريف الكثيرة المقدمة للمجتمع المدني، خاصة و أنه مفهوم غربي النشأة و يتم نقله لبيئات مختلفة، فكان ذلك سببا في هلامية و تعقيد تعريف هذا المفهوم، و لتجنب ذلك نقدم التعريف الذي جاءت به الموسوعة السياسية: حيث تم ربط مفهوم المجتمع المدني الحديث بالديمقراطية و المشاركة في تسيير الشأن العام، كما أن فاعلية النظام

---

[1] عبد الله زبيري، **أشكال و أساليب الجماعات الظاغطة: رجال الأعمال و الحياة السياسية أنموذجا**، المجلد 14، العدد 02، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، ص ص 16-17.

[2] مختار فرزولي،مرجع سبق ذكره ، ص 69.

[3] حياة مدان، **حول مفهوم المجتمع المدني**، المجلد4، العدد2، مجلة الحوار الثقافي، سبتمبر 201 ، ص 1.

السياسي تقاس بمعايير مختلفة من بينها مشاركة فواعل المجتمع المدني في تسيير الشأن العام، و من أهم خصائص المجنمع المدني نجد:

- التنظيم
- الإستقلالية
- غير الربحية
- لا ليست تنظيمات سياسية أي لا تهدف للوصول إلى السلطة
- تطوعية،أي أنها تعتمد على الحرية و طوعية الإنتماء و العمل.[1]

4- وسائل الإعلام

لقد أثبتت الدراسات العلمية الحديثة في مجال الغتصال السياسي و علم السياسة أن وسائل الإعلام هي بمثابة قوة مستقلة في المجتمع، و انها تقوم بأدوار أساسية على الصعيد السياسي من خلال ما تقدمه من مواد إتصالية .

كما تلعب دورا مهما و متزايدا بشكل غير مسبوق و ملفت للإنتباه في الحياة السياسية سواءا على المستوى الداخلي أو الخارجي ، ليس فقط لأن محترفي السياسة يهتمون عند تحضير إستراتيجياتهم بالإتصال و بما تبثه و تنشره هذه الوسائل، و لكن أفراد المجتمع أيضا يكتسبون معلوماتهم الأساسية بفضل المضامين التي تعرضها، كما تساعد وسائل الإعلام في تكوين و تشكيل مواقف الجمهور و محاولة التأثير فيه بما يتماشى مع المصلحة و الأهداف إزاء الأحداث و السياسات التي تقع داخل النظام السياسي.[2]

5- الرأي العام

تعتبر المشكلات و الأزمات التي يتعرض لها المجتمع من العوامل المهمة التي تعمل على تكوين غتجاهاتجديدة للرأي العامنفمهما قيل عن عبقرية وزير النازية جوبلز، فالحقيقة أنه لا

---

[1] لقمان مغراوي، **فواعل المجتمع المدني و السياسات العامة في الجزائر**، المجلد5، العدد1،مجلة القانون الدستوري و المؤسسات العامة في الجزائر،سبتمبر 2021،ص 264-265.

[2] كمال يعقيل، بن لزعر سيد أحمد، **وسائل الإعلام و النظام السياسي في الجزائر**،المجلد08، العدد04،مجلة متون،جانفي 2017،ص 571.

هتلر و لا جوبلز و لا غيرهما من الدعاة و العباقرة كانوا يستطيعون تحويل ألمانيا النازية دون الإعتماد على الأزمة الإقتصادية، و الشعور بالقلقو عدم الأمن بين صفوف الشعب الألماني، فالتغيير الثوري ليس حركة فجائية تحدث في فراغ و لكنه تعبير عن ظروف موضوعيةو أحداث سياسية و إقتصادية واقعية، و لهذه الأسباب نجحت الثورة الشيوعية في الإتحاد السوفياتي السابق.

و لم يكن إتجاه الصين الشعبية إلى الشيوعية نتيجة للدعاية او التعاليم الماركسية وحدها و لكن حكم"تشانج كاو تشيك" الفاسد و ظروف البلاد المتردية خلقت حالة من عدم الرضا، إستغلها دعاة الشيوعية إستغلالا مناسبا، فنجحت الثورة الصينية.[1]

رابعا: خصائص النظام السياسي

يتميز النظام السياسي عن بقية الأنظمة الاجتماعية بمجموعة من الخصائص سنحاول ان نقدم أهمها من خلال ما يلي [2]:

- يمتلك النظام السياسي السلطة العليا في البلاد، بينما تساهم الأنظمة الأخرى في مسار سلوك فواعله.

- يقوم النظام السياسي برسم السياسات العامة وصنع القرارات السياسية من خلال سلطاته الثلاث.

- يحدد النظام السياسي أهداف ومصالح الدولة،بينما تؤدي النظم الأخرى وظيفة المرجع في ذلك.

- يلزم النظام السياسي أفراد المجتمع بتطبيق قوانينه وإتباع قراراته بينما لا تملك النظم الأخرى صفة الإلزامية القانونية.

---

[1] عبد الرحمن شداد، **الرأي العام**،العدد السادس، مجلة تاريخ العلوم ،جانفي 2017،جامعة زيان عاشور، الجلفة–الجزائر، ص 298.

[2] محمد بن نويمي، مرجع سابق،ص28.

- يمتاز النظام السياسي بميزة السلطة الشرعية الحاكمة التي تفرض احترامها على الجميع في المقابل تحترم الأنظمة الأخرى.

- تأثير الأعراف في عمل النظام السياسي أقل من تأثيرها في عمل الأنظمة الأخرى ويرجع ذلك لتحكم القوانين والقرارات والسياسات المكتوبة في سلوك النظام السياسي.

خامسا:مكونات النظام السياسي

يتكون النظام السياسي حسب دافيد استون من خلال مجموعة من العناصر التي تعتبر بمثابة مفاهيم أساسية في الإقتراب النسقي (تحليل النظم) وهي على النحو التالي[1]:

أ- النظام: مجموعة من العناصر والمكونات المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم.

ب-البيئة: يقصد بها كل ما هو خارج حدود النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته،فالنظام السياسي يتأثر ببيئته ويؤثر فيها سواء بالإيجاب أو السلب من خلال مجموعة من المدخلات والمخرجات.

تنقسم بيئة النظام السياسي الى قسمين[2] :

1- بيئة داخلية: وتشمل مجموعة الاتجاهات والأفكار والنشاطات في النظم الاجتماعية الأخرى المرتبطة داخل المجتمع و التي ينتمي لها النظام السياسي لكنها تعتبر خارج النظام السياسي.

2- بيئة خارجية: وتشمل الأنظمة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية الإقليمية والدولية التي هي خارج حدود المجتمع.

تشكل البيئة الداخلية والخارجية البيئة الكلية للنظام السياسي وتقع خارج النظام السياسي.

---

[1] محمد بن نويمي،مرجع سابق،ص82.

[2] المكان نفسه.

ت-الحدود: هي تلك الحدود التي تفصل النظام السياسي عن النظم الأخرى المحيطة به وهذا لا يلغي علاقة التأثير بين النظام السياسي والأنظمة الأخرى.

ج-المدخلات: تشمل مدخلات النظام السياسي وفقا لاقتراب التحليل النظمي فهي كل ما يتلقاه النظام من بيئتيه كالمطالب،الرغبات،الاحتياجات،الاتجاهات الاجتماعية.

د-عملية التحويل: هي عملية التحويل التي يقوم بها النظام السياسي نتيجة تأثره بالمدخلات وتحيلها لمخرجات حيث تتكفل عناصر النظام السياسي بعملية التحويل حسب وظيفة و دور كل عنصر.

ه-المخرجات: يقصد بها مجموعة القرارات والتصرفات والسياسات والقوانين الملزمة،التي يقوم بإخراجها النظام كردة فعل على استجابته للمطالب الواردة من بيئته[1].

و-التغذية الاسترجاعية: يقصد بها مراقبة وتقييم ما يصدر عن المؤسسات السياسية الرسمي،حول تلك القوانين والسياسات و القرارات، ومدى ملاءمتها وتقبل المجتمع لها.

تأتي التغذية الاسترجاعية على هيئتين[2]:

***الإبقاء:** أي الاستمرار على ما صدر من قوانين وسياسات وقرارات ملاءمتها المجتمع.

***التعديل**:أي تعديل تلك التشريعات من جديد ثم إعادة إصدارها بعد تعديلها.

[1] المرجع نفسه،ص83.

[2] المرجع نفسه،ص83.

المحاضرة (02)
أنواع الأنظمة السياسية

أهداف الدرس

- يهدف هذا الدرس إلى تمكين الطالب من معرفة أنواع الأنظمة السياسية وفقا لمبدأ الفصل بيت السلطات.
- تزويده بالأدوات المعرفية اللازمة لذلك، حيث يتمكن الطالب من التحكم في المفاهيم الأساسية
- التفرقة بينها ومنها:النظام السياسي- الدولة- الحكومة- السلطة السياسية- مبدأ الفصل بين السلطات..الخ

المحاور

أولا: مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات

ثانيا: أنواع الأنظمة السياسية:

1-النظام السياسي الرئاسي

2- النظام السياسي البرلماني

3- النظام السياسي شبه الرئاسي

4- النظام السياسي المجلسي- نظام حكومة الجمعية

تمهيد

هناك عدة معايير لتصنيف الأنظمة السياسية فوفقا لمعيار ممارسة السلطة توجد أنظمة ديمقراطية و أنظمة أخرى تسلطية، أما وفقا لمعيار أنظمة الحكم توجد أنظمة جمهورية و أخرى ملكية و بالنسبة لمعيار مبدأ الفصل بين السلطات ، فيمكن التمييز بين أربعة أنواع من الأنظمة السياسية و هي كالآتي:

أ-النظام الرئاسي[1]

[1] فتاح شباح، **تصنيف الأنظمة السياسية الليبرالية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري**، باتنة – الجزائر، كلية مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر، 2008، ص 50.

ب-النظام البرلماني

ج- النظام شبه الرئاسي(المختلط)

د- النظام المجلسي (حكومة الجمعية النيابية)

أولا: ماهية مبدأ الفصل بين السلطات

رغم ملازمة مبدأ الفصل بين السلطات باسم المفكر الفرنسي مونيسكيو الذي حدد طبيعة العلاقة بين السلط وكيفية تنظيمها وذلك درئا للاستبداد إلا أنه يمكن العودة إلى جذور المبدأ والتي بدأت زمن اليونان حيث أسس كل من افلاطون وأرسطو دعائم وأسس مبدأ الفصل بين السلطات[1].

فأفلاطون يرى أن وظائف الدولة ينبغي أن توزع بين هيئات مختلفة بالتوازن لتفادي انفراد إحداها بالحكم وبالتالي مس سلطة الشعب،لكن ينبغي التعاون فيما بينها ومراقبة بعضها البعض لتفادي الإنحراف، كما يرى كذلك ضرورة توزيع السلطة بين عدة هيئات منها مجلس السيادة المكون من عشرة أعضاء يهيمنون على الحكم ،وجمعية تضم الحكماء تهتم بالإشراف على التطبيق السليم للدستور ومجلس الشيوخ منتخب مهمته التشريع ،بالإضافة إلى هيئة لحل المنازعات التي تقوم بين الأفراد،وكذا هيئات البوليس وللجيش كذلك،وأيضا هيئات تنفيذية وتعليمية لإدارة مرافق الدولة[2] .

أما أرسطو فيرى السلطة تنبع من الجماعة وعلية لا ينبغي إسنادها إلى الفرد أو قلة من الشعب وإنما إلى الجماعة كلها ،كما يرى ضرورة تقسيم وظائف الدولة إلى وظائف فرعية لتسهيل عمل الجماعة صاحبة السيادة وعليه يجب تقسيم تلك الوظائف إلى ثلاث رئيسية منها:

- المداولة: تنصرف للمسائل والقضايا العامة ومناقشتها.
- الأمر:يتولاها كبار الموظفين ومهمتها تنفيذ القوانين.

---

[1]- شباح فتاح، **تصنيف الأنظمة السياسية الليبرالية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات حالة النظام السياسي الجزائري**،مذكرة ماجيستر(جامعة الحاج لخضر باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008/2007)،ص 11 .

[2]- سعيد بوالشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،ط4)،ص164.

- القضاء: مهمتها الفصل في الخصومات والجرائم.[1]

و في هذا الشأن أيضا نجد جون لوك قد قسم السلة إلى أربع وهي السلطة التشريعية التي تسن القوانين على أن تكون لها الأولوية والهيمنة ،والسلطة التنفيذية الخاضعة للأولى والتابعة للملك ،والسلطة الإتحادية والتي لها إختصاص القضايا الخارجية كإعلان الحرب والسلم وعقد المعاهدات،وكذلك سلطة التاج التي يحتفظ بها التاج البريطاني، فلوك يرى ضرورة وضع السلطتين التشريعية والتنفيذية في يد هيئتين مختلفتين[2].

أما صاحب أفضل صياغة لمبدأ الفصل بين السلطات المفكر مونتيسكيو الذي صاغه بطريقة جديدة حيث يرى الفصل بين السلط وسيلة مثلى للتخلص من السلطة المطلقة للملوك،وبالتالي الإبتعاد أكثر عن الإستبداد ،وأن الحرية لايمكن أن تدرك إلا من خلال حكومات معتدلة تضمنها قيود على السلطة وذلك من خلال وجود سلطة مقابلة لها أي السلطة توقف السلطة على حد تعبيره،فالقوانين لا قيمة لها دون توزيع السلطات على هيئات مختلفة تسير في إتجاه المصلحة العامة[3].

فمنتيسكيو يرى توزيع السلط ضامن لحقوق وممارسة الحريات الفردية حيث وزعها على ثلاث هيئات هي السلطة التشريعية موكلة للشعب وممثليه والسلطة التنفيذية بيد ملك قوي والسلطة القضائية بيد هيئة مستقلة،وعلية يرى تحقق إتقان للعمل وجودة واحترام للقوانين[4].

*** مبدأ الفصل بين السلطات بين الفصل الجامد المطلق وبين المرن**

أ-الفصل المطلق:

سادت هذه الفكرة في الحقبة ما بعد الثورة الفرنسية، حيث كان المفهوم السائد لمبدأ أي الفصل على أنه جامد ومطلق ،وعليه تظل كل سلطة تباشر مهامها استقلالا بحيث لا يحق لها التدخل في اختصاصات السلطة الأخرى، فأصحاب هذا الرأي يفسرون ذلك بأن هذه السلط منفصلة ومستقلة بحيث كل منها يمثل جزء من السيادة عن طريق التفويض وبالتالي هي

[1] - حسن مصطفى البحري، **النظم السياسية المقارنة**،(دمشق:جامعة الشام الخاصة،2021/2020)،ص ص18-19

[2] - سعيد بوالشعير،**مرجع سابق**،ص 165

[3] - نفس المرجع،ص 166

[4] - نفس المرجع،ص167

سلطات مستقلة تعبر عن جانب من جوانب السيادة بحيث يترتب عن هذا فصل مطلق بين هذه السلطات[1].

كما يرى أصحاب هذا الرأي أن فكرة الفصل المطلق تقوم على قاعدتين تكمل إحداهما الأخر هما: التخصص الوظيفي بحيث أن لكل سلطة وظيفة معينة ولايجوز لها تجاوز وظيفتها إلى غيرها، والثانية هي الاستقلال العضوي أي أن كل منها مساوية للأخرى فلايجوز أن تتدخل إحداها في عمل الأخرى[2].

ب-الفصل المرن:

يقوم هذا الفصل على أساس أن السلطة تمثل جزء ووحدة لا تتجزأ ولكن للدولة وظائف هي التشريعية، التنفيذية والقضائية بحيث يجب توزيعها على هيئات تباشر تلك الوظائف كونها ليست سلطة مستقلة منفصلة بل بوصفها مجموعة اختصاصات تصدر عن سلطة الدولة وعليه فصل هذه الاختصاصات فصلا مطلقا لايمكن لسببين هما:

-أن هذه الإختصاصات هي في الأصل لتحقيق الصالح العام وبالتالي يجب أن يقوم تعاون بينها وتنسيق.

-أن هذه الإختصاصات يتداخل بعضها مع الأخر على درجة يتعذر الفصل بينها والأخرى، وعليه يجب أن هناك درجة من التعاون والتنسيق في ما بينها.[3]

***تطبيقات الفصل بين السلطات في الأنظمة الديمقراطية الغربية**

يعد مبدأ الفصل بين السلطات معيار محدد للتمييز بين النظم السياسية المختلفة، حيث تتمايز الأنظمة النيابية تبعا لرجاحة أحد السلط بخاصة التنفيذية والتشريعية إلى ثلاث صور من مختلفة متباينة وهي :

- إذا مالت كفة السلطة التشريعية فنحن أمام نظام حكومة الجمعية النيابية او النظام المجلسي.

---

[1] - حسن مصطفى البحري، مرجع سابق،ص 35

[2] - المرجع نفسه،ص 36

[3] - المرجع نفسه،ص ص 38-39

- إذا مالت كفة السلطة التنفيذية فنحن أمام نظام رئاسي أو الحكومة الرئاسية.

-إذا كان الدستور أقام العلاقة بين السلطتين النشريعية والتنفيذية على أساس التعاون والتوازن فنحن أمام النظام البرلماني،وفي ذات السياق نجد كثير من الدساتير لم تتقيد بالأسس الفقهية التي يقوم عليها كل نظام حيث قامت بتقوية السلطة التنفيذية مع الإبقاء على بعض خصائص النظام البرلماني وبالتالي نكون أمام حالة نظام هجين سمي بعدة تسميات منها النظام الشبه رئاسي أو النظام المختلط[1].

- وبناءا على ماسبق يمكن التطرق إلى الصور السالفة الذكر وذلك وفق النحو التالي :

1- النظام السياسي الرئاسي

يعرف النظام الرئاسي على أنه من أحد أنظمة الحكم الجمهوري الذي يصبح بموجبه الرئيس رئيسا للبلاد وللسلطة التنفيذية ،وهو يقوم على أساس الفصل التام والجامد بين السلط ويكون للرئيس في هذا النظام صلاحيات واسعة لإدارة شؤون الحكم ،بحيث نلاحظ غياب منصب رئيس الوزراء وهو ما يميز هذا النظام عن الأنظمة الأخرى الجمهورية .

ولهذا النظام خصائص تميزه منها الفصل التام الجامد ،كما أن السلطة التنفيذية تحت تصرف الرئيس أما السلطة التشريعية فهي منوطة للبرلمان ،والسلطة القضائية تحت تصرف المحاكم ،وبالإضافة إلى هذا هناك خصائص تميزه وهي:

- يحدد رئيس الدولة مباشرة من قبل الشعب عن طريق الإنتخاب وليس من قبل البرلمان.

- رئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية.

- يقوم الرئيس برسم السياسات العليا التنفيذية .

- يقوم الرئيس بتعيين الوزراء وغقالتهم.

- الوزراء مسؤولون أمام رئيس الدولة وليس أمام السلطة التشريعية.

- لايمكن الجمع بين العمل التشريعي والتنفيذي في الحكومة.

[1]- المرجع نفسه،ص ص 63-65

- رئيس الدولة ليس له الحق في حل السلطة التشريعية،كما أنه ليس للبرلمان حق المطالبة بإقالة الرئيس أو حجب الثقة عنه إلا في حالة خيانة الدستور[1].

***- النظام الرئاسي الأمركي**

من أهم نماذج هذا النظام نجدالنظام الرئاسي الأمركي والذي يقوم بإسناد السلطة التشريعية للكونغرس حيث يتمتع هذا الأخير بعدد من المهام والإختصاصات التي منحها له الدستور وهي :

-الرقابة على عمل السلطة التنفيذية.

-فرض الضرائب والرسوم.

-التصويت على ميزانية الحكومة الفدرالية.

-إستدانة الأموال لحساب الولايات المتحدة الأمريكية.

-تنظيم التجارة بين الولايات المتحدة والدول الأجنبية.

-سن القوانين والتشريعات.

-سك وطبع العملة، تنظيم قيمتها وقيمة العملات الأجنبية.

-إعلان الحرب.

***-السلطة التشريعية**

تتكون السلطة التشريعية حسب الدستور الأمريكي من غرفتين الغرفة الأعلى مجلس الشيوخ،والغرفة الأدنى مجلس النواب ،حيث يتكون مجلس الشيوخ من مائة عضو ويتم تجديد ثلث الأعضاء كل سنتين أما عن عمر هذا المجلس فحدد بست سنوات ،كما يتكون مجلس النواب الأدنى من أربع مائة وخمسة وثلاثون عضوا حيث يتم إنتخابهم بالإقتراع السري المباشر في ما يكون عمر المجلس سنتان[2].

---

[1] - محمد بن نويمي،**النظم السياسية**،(الدوحة:وزارة الثقافة،2024)،صص 281-282

[2] - نفس المرجع،ص ص 282-283

إختصاصات مجلس الشيوخ

يتمتع مجلس الشيوخ باختصاصات عدة أهمها:

- نائب الرئيس الولايات المتحدة الامريكية يكون رئيسا لمجلس الشيوخ ، ويمكنه الإدلاء بصوته عند تساوي الأصوات.

- الموافقة على المعاهدات والإتفاقيات قبل توقيع الرئيس.

- المصادقة على تعيينات المناصب العليا في البلاد.

- المصادقة على تعيينات القضاة المحكمة العليا.

إختصاصات مجلس النواب

تتمثل إختصاصات مجلس النواب في ما يلي :

- التصويت على ميزانية الحكومة الفدرالية.

- توجيه الإتهامات لعزل رئيس البلاد ونائبه وقضاة المحكمة العليان وأصحاب الوظائف العليا،ثم إحالة الإتهام لمجلس الشيوخ فهو يمتلك حق العزل من عدمه.

- إقرار وإصدار معظم مشاريع القوانين التي تحال ،بعد ذلك إلى مجلس الشيوخ للمصادقة قبل رفعها للرئيس.

- إختار رئيس البلاد في حال غيابه[1].

***-السلطة التنفيذية**

يتميز النظام الرئاسي الأمريكي في مجال السلطة التنفيذية بعدة خصائص و ذلك حسب الدستور نذكر منها التالي:

- الفترة الرئاسية أربع سنوات لفترتين متتاليتين.

- يقوم الرئيس بتعيين الوزراء والمستشارين في حكومته شرط موافقة غالبية مجلس الشيوخ.

[1]- نفس المرجع،ص 284

- في حال وفاة أو إستقالة أوعجز الرئيس يتولى المنصب الرئيس نائبه .

- الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.

- يصادق الرئيس على مشاريع القوانين التي يقدمها الكونغرس .

- يعين قضاة المحكمة العليا شرط موافقة غالبية أعضاء مجلس الشيوخ.

- عقد المعاهدات وتعيين السفراء والوظائف العليا شرط موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين.

- له حق فرض حالة الطوارئ وإعلان حالة التعبئة العامة في الحالات الضرورية.

- له حق الإعتراض الرئاسي على مشاريع القوانين التي يقرها الكونغرس .

- يحق له إرسال قوات عسكرية على خارج البلاد لمدة شهر[1] .

ويقوم مبدأ الفصل بين السلطات في الولايات المتحدة الأمريكية على الفصل التام الجامد والذي حدده الدستور وفقا للمواد الدستورية التالية:

- تسند مهام وصلاحيات وإختصاصات السلطة التشريعية بالكونغرس وذلك حسب رقم المادة(1) الفقرة(10).

- تسند مهام وصلاحيات وإختصاصات السلطة التنفيذية بالرئيس وذلك حسب المادة رقم(2) الفقرة(1).

- تسند مهام وصلاحيات وإختصاصات السلطة القضائية بالمحاكم وذلك حسب المادة رقم (3)الفقرة (1)[2].

- ويقوم النظام الرئاسي للولايات المتحدة الأمريكية على سلطة قضائية مهمتهاك

إقامة العدل ومساءلة السلطتين التشريعية والتنفيذية وحل الخلافات الدستورية بينهما[3] .

---

[1] - نفس المرجع، ص ص 287-288
[2] - نفس المرجع، ص ص 288-289
[3] - المكان نفسه

2- النظام السياسي البرلماني

نشأ هذا النظام في إنجلترا بعد تطور طويل وإنتقل للعديد من مستعمرات الإنجليزية ،وما يميز هذا النظام أنه يحتوي على سلطة تنفيذية مقسمة إلى قسمين أحدهما الوزارة أو الحكومة التي يحق لها حل البرلمان الذي يستطيع هو الآخر سحب الثقة منها،أما القسم الثاني أن رئيس الدولة ليس مسؤولا سياسيا[1].

و للنظام البرلماني خصائص وسمات هي :

-أنه يمكن أن يكون ملكي أو جمهوري ،ولكنه تطور عبر حقب زمنية طويلة في بريطانيا أين كانت الملكية المطلقة بحيث تتركز كل السلط بيده ليتم تقييدها ليصبح البرلمان يتمتع بالسلطة الفعلية وذلك على مستوى مجلس العموم المنتخب دون مجلس اللوردات ليصبح هذا النظام قابل للتطبيق في الدول الملكية والجمهورية خلافا للدول الجمهورية.

- صلاحيات رئيس الدولة محدودة ملكا أو رئيسا للجمهورية فهو لا يباشر الحكم بنفسه بحيث هو رمز لوحدة الدولة وسيادتها وله دور الحكم بين البرلمان والحكومة[2] .

- ثنائية السلطة التنفيذية في النظام البرلماني بحيث نجدها على هيئتين الأولى هي هيئة رئاسة الدولة ،والثانية تتمثل في الحكومة مجلس الوزراء.

- إسناد صلاحيات هامة إلى المجلس النيابي البرلمان حيث نجد جميع النظم البرلمانية تشترك في إسناد صلاحيات هامة للبرلمان .

- رئيس الوزراء هو المسئول التنفيذي في كل النظم البرلمانية بحيث يكلفه الملك أو رئيس الجمهورية وهو زعيم الحزب أو الكتلة الفائزة بأغلبية المقاعد المطلقة ويقوم بدوره هوالآخر بتشكيل الحكومة والوزراء من نفس حزبه وتياره السياسي.

- الوزراء هم أعضاء في البرلمان فالنظام البرلماني وهي ميزة تساهم في تعزيز التداخل والتعاون بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية مثل بريطانيا .

---

[1] - سعيد بوالشعير،**مرجع سابق**،ص ص 175-176

[2] -طه حميد حسن العنبكي، **النظم السياسية والدستورية المعاصرة(دار الكتب والوثائق**،ط2، 2015)،ص ص 233-235

- هناك توازن بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية حيث أن لكل منهما سلاح تشهره ضد الأخرى فالمؤسسة التشريعية تتولى مهمة منح الثقة للمؤسسة التنفيذية بخاصة الحكومة ولها الحق في مراقبتها ومحاسبتها للحد الذي يتيح لها سحب الثقة وإسقاطها،و بالمقابل تمتلك الحكومة الحق في حل البرلمان بعد تقديم طلب من رئيس الوزراء للملك أو رئيس الجمهورية وهوما يحقق التوازن بين السلطتين[1].

***-النظام البرلماني البريطاني**

يعد النظام السياسي البريطاني النموذج الأكثر ملائمة في دراسة النظام البريطاني و خصائصه و التعرف على طبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية و التنفيذية.

***-السلطة التنفيذية**

و تتمثل في هيئة الملك و الحكومة، و هذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال ما يلي:

أ-الهيئة الملكية

الملكية في بريطانيا وراثية ، بحيث ينتقل الحكم من الملك إلى الذي يليه من الرجال أو النساء حسب درجة قرابتهم من الملك، غير أن هذا الإنتقال لم يكن سلميا في جميع الفترات التاريخية، و الهيئة الملكية ما زالت عاملا مهما في إستمرارية الأمة و ثباتها رغم التقليص المستمر لدور الملكية في الحياة السياسية. و لا تشكل خطرا على الحريات العامة لأن " الملك يسود و لا يحكم" و هو غير مسؤول جنائيا و لا سياسيا.

فيمكن إعتبار الملكة-سابقا- الملك تشارلز حاليا، في بريطانيا عبارة عن حكم بين الحكومة و الشعب(الحاكم و المحكوم).بالإضافة إلى صلاحية تعيين الوزير الأول من الحزب الفائز بالأغلبية، و بالرغم من تقليص صلاحيات الملكة ، إلا أنها على دراية بكل الأمور.

و النصائح الموجهة لرئيس الوزراء هي لا تعدو أدبية لا غير[2].

---

[1] نفس المرجع، ص 237-238.

[2] جباري لحسن زين الدين، **الطبيعة القانونية للنظام البرلماني الحديث**، المجلد13، العدد01، مجلة الحوار المتوسطي، مارس 2022، ص ص 95-96.

ب-الحكومة

و هي حجر الزاوية في النظام السياسي البريطاني، فهي تقوم بالدور الرئيسي و الفعال في ممارسة السلطة التنفيذية و تتشكل من:

***- مجلس الوزراء**

و هو يشمل الوزراء الذين تم إختيارهم من قبل رئيس مجلس الوزراء ليصبحوا أعضاء في هذا المجلس، و قد جرى العرف أن يكون الوزراء أعضاء في البرلمان.

***- رئيس مجلس الوزراء**

و يتم إختياره نظريا من قبل الملك، إلا أن سلطة هذا الأخير في الإختيار تكون مقيدة بمدى تمتع أحد الأحزاب بالأغلبية، ففي هذه الحالة يتعين على الملك إختيار زعيم حزب الأغلبية، و يلعب رئيس الوزراء دورا رئيسا في إدارة شؤون الحكم، نظرا لإشرافه على سياسة الوزارة بالإضافة إلى مباشرته لكافة اختصاصات الملك التي باتت من صميم إختصاصاته عقب إنتقال السلطة الفعلية إليه و يقوم رئيس الوزراء باختيار وزرائه و غالبا ما يكونوا منتمين لنفس الحزب الفائز و ذلك بعد موافقة الوزير المختص[1].

***-السلطة التشريعية**

يتميز النظام البريطاني بإزدواجية السلطة التشريعية حيث يتكون الرلمان من مجلسين و هماك مجلس اللوردات و مجلس العموم

***- مجلس اللوردات**

يمثل مجلس اللوردات أحد فرعي البرلمان البريطاني و هو المجلس الـأعلى و يتكون من 743 عضوا يعرفون بالأشراف و النبلاء و هؤلاء الأعضاء لا يتم إختيارهم من طرف الشعب كما هو الحال بالنسبة لمجلس العموم و إنما يكتسبون عضويتهم إما بالوراثة و إما عن

[1] محمد نصر عبد الله نصر، **العلاقة بين السلطات في حالة النظام البرلماني**، المجلد05، العدد01، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، 2022/06/03،ص1491.

طريق التعيين الملكي المباشر بناءا على نصيحة من الوزير الأول شرط أن لا تقل أعمارهم عن 21 سنة[1].

***- مجلس العموم**

يعتبرمجلس العموم في إنجلترا بمثابة مجلس البرلمان الأدنى المنتخب من طرف عامة الشعب عن طريق الإقتراع العام السري و المباشر،وفقا لنظام الإنتخاب الفردي بالأغلبية في دورة واحدة لمدة 5 سنوات ما لم يتم حله قبل ذلك و يبلغ عدد أعضاء مجلس العموم 649 عضوا[2].

***- مظاهر تدخل السلطة التنفيذية في عمل السلطة التشريعية**

- مساهمة السلطة التنفيذية في تكوين السلطة التشريعية
- الحق في دعوة البرلمان للإنعقاد و في تأجيل دورات إنعقاده
- مساهمة السلطة التنفيذية في العمل التشريعي
- الجمع بين عضوية الوزارة و عضوية البرلمان
- حق حل البرلمان

***- مظاهر تدخل السلطة التشريعية في عمل السلطة التنفيذية**

- إختيار رئيس الوزراء
- حق النواب في توجيه الأسئلة لأعضاء الحكومة
- حق إنشاء لجان تحقيق برلمانية
- المسؤولية السياسية للوزارة[3].

---

[1] المرجع نفسه،ص1491.

[2] حميد مزياني، **أسباب و دوافع نشأة الإزدواجية البرلمانية في الأنظمة الدستورية الغربية (إنجلترا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية)**،المجلد10، العدد01،مجلة الناقد في الحقوق و العلوم السياسية2015/06/10 ،ص ص 170-173.

[3] ضريف قدور، **التأصيل النظري لمظاهر العلاقة بين السلطتين التشريعية و التنفيذية في النظام البرلماني**، المجلد08، العدد01،مجلة العلوم القانونية و الإجتماعية/جامعة الجلفة، مارس 2023، ص ص482- 488.

3- النظام السياسي شبه الرئاسي

قدم مفهوم النظام شبه الرئاسي في النظرية السياسية المقارنة بعد قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة نحيث إعتبر أن النظام السياسي يكون شبه رئاسي إذا كان الدستور يجمع بين ثلاثة عوامل و هي:

-أن يكون إنتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الإقتراع العام السري و المباشر

- أن يمتلك صلاحيات جد مهمة

- أن تتشكل الحكومة من الوزير الأولو الوزراء و هم يخضعون إلى ثقة البرلمان.

و يرى "موريس ديفرجيه" ان النظام شبه الرئاسي يستند إلى أربعة متغيرات أساسية و هي: القواعد الدستورية- الأغلبية البرلمانية- موقف الرئيس من هذه الأغلبية- العوامل الداخلية لكل بلد.

و تبعا لذلك تختلف السلطات الفعلية لرئيس الجمهورية عن الاختصاصات الممنوحة له في الدستور.[1]

***-النظام السياسي الفرنسي**

من الناحية النظرية لا وجود للنظام شبه الرئاسي و لكنه مزيج بين خصائص كل من النظام الرئاسي و النظام البرلماني و لذلك فهو يسمى أيضا بالنظام السياسي المختلط .

***- السلطة التنفيذية**

يتميز النظام السياسي الفرنسي بثنائية السلطة التنفيذية فهي تتكون من رئيس الجمهورية و الوزارة.

و لكن الجديد الذي أتى به هذا النظام هو تقوية صلاحيات و مركز رئيس الجمهورية دون رئيس الوزراء.

[1] الوافي سعيد، **النظام شبه الرئاسي: تصميم دستوري جديد**، العدد10،مجلة الدراسات و البحوث القانونية، 2018/08/18، ص ص121-122.

***-رئيس الجمهورية**

في النظام شبه الرئاسي لا يمكن أن يكون الحكم وراثي و إنما يحكمه رئيس جمهورية منتخب ذو صلاحيات واسعة

***-الحكومة (الوزارة)**

يعين رئيس الجمهورية رئيس الحكومة أو الوزير الأول و يقوم هذا الأخير باقتراح الطاقم الوزاري و يعينون بمرسوم رئاسي[1].

***-السلطة التشريعية**

تتكون السلطة التشريعية في الجمهورية الفرنسية الخامسة من مجلسين هما: الجمعية الوطنية و مجلس الشيوخ

***- الجمعية الوطنية**

ينتخب أعضاء الجمعية الوطنية و عددهم 577 نائبا عن طريق الغقتراع العام المباشر و ولاية الجمعية مدتها 5 سنوات و يشترط فيمن يرشح نفسه أن يكون متمتعا بصفة الناخب و أن يكون قد أتم ال23 من عمره و يتم الإنتخاب وفق نظام الإنتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة على دورتين.

***- مجلس الشيوخ**

الغاية منه هو ضمان تمثيل الهيئات المحلية و الفرنسيين المقيمين خارج فرنسا، و هو ما يفسر كيفية تعيين أعضاءه، و يؤدي هذا المجلس دورا أقل من دور الجمعية العامة في مجالات التشريع و الرقابة و يبلغ عدد اعضائه 348 شيخا و ينتخب المجلس لولاية مدتها 6

[1] **النظام شبه الرئاسي**، مقال منشور بتاريخ 2021/08/08 على الرابط الآتي:

http :www.elmizaine.com

سنوات على ان يجدد النصف كل 3 سنوات و يشترط في سن المترشح إتمام سن 30 سنة و ينتخب أعضاء مجلس الشيوخ عن طريق الإقتراع العام غير المباشر[1].

4-النظام السياسي المجلسي- السويسري

يختلف النظام المجلسي عن باقي الأنظمة السياسية خاصة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية و التشريعية

***-أهم خصائص النظام -المجلسي**

يتميز النظام المجلسي عموما بمجموعة من الخصائص و المميزات نذكر منها ما يلي:

- لا توجد سلطة تنفيذية بل مجرد هيئة تنفيذية

- تبعية الهيئة التنفيذية للسلطة التشريعية

- الدمج بين السلطتين التنفيذية و التشريعية

- هيمنة السلطة التشريعية على الحياة السياسية

و بالتالي فإن العلاقة بين السلطتين هي علاقة تداخل و على الرغم من تركز جميع الصلاحيات بيد السلطة التشريعية في الأنظمة السياسية التي تتبنى النظام التشريعي إلا أن تقسيم السلطات يبقى موجودا.

ففي الإتحاد السويسري توجد ثلاث سلطات و لكننا سنقوم بالتركيز على السلطتين التنفيذية و التشريعية

***- الهيئة التنفيذية**

بإعتبار السلطة التشريعية في ظل النظام المجلسي هي صاحبة الإختصاص الأصيل بمباشرة شؤون السلطة التنفيذية فإنه يترتب على ذلك عدة إعتبارات منها:

- تعيين و إقالة الهيئة التنفيذية من قبل البرلمان

[1] غيث طلال فايز المجالي، **تعديل الدستور و أثره على سلطات النظام السياسي: الجمهورية الفرنسية الخامسة نموذجا**، المجلد12، العدد03، مجلة دراسات و أبحاث، جويلية 2020،ص 401.

- مسؤولية رئيس الدولة سياسيا أمام البرلمان

-الهيئة التنفيذية لا تشكل مجلسا متضامنا.[1]

جعل دستور الاتحاد السويسري السلطة التنفيذية في مركز التابع للسلطة التشريعية

- السلطة التشريعية

تأخذ سويسرا بنظام إزدواجية الهيئة التشريعية و يطلق على البرلمان السويسري إسم:"الجمعية الإتحادية"، و بحسب الدستور الفيدرالي السويسري ن تعد الجمعية الإتحادية "سلطة عليا" في الإتحاد السويسري

و هي تتالف من غرفتين أو مجلسين يتواجدان في مبنى" القصر الفيدرالي" بالعاصمة "بيرن" و هما:

- المجلس الوطني

و يتكون من 200 نائب يمثلون الشعب السويسري بأكمله و يتم انتخاب هؤلاء الممثلين من قبل الناخبين المؤهلين عن طريق الإقتراع العام السري المباشر، وفقا لنظام التمثيل النسبي كل أربع سنوات لأن مدة الولاية المجلس الوطني هي أربع سنوات.

- مجلس الولايات

يتألف من 46 مستشارا يمثلون مختلف المقاطعات(الكانتونات السويسرية) بحيث يكون لكل كنتون من الكانتونات العشرين نائبان إثنان.

و ينتخب كل من المجلس الوطني و مجلس الولايات من بين أعضائه رئيسا أو رئيسة لمدة عام ، كما ينتخب المجلسان النائب الأول للرئيس و النائب الثاني أيضا و لا يسمح بإعادة إنتخاب أي منهم في العام التالي.[1]

[1] فاتح شباح، **موقع السلطة التنفيذية في النظام المجلسي: النظام السياسي السويسري أنموذجا**، المجلد05، العدد01، مجلة الدراسات القانونية و الإقتصادية،2022/06/06،ص ص 114-115.

المحاضرة (03)
ماهية المقارنة

الهدف من الدرس

- التحكم في الشروط الأساسية للمقارنة قبل توظيفها
- تطوير القدرة على إجراء التحليل المقارن للأنظمة السياسية لتجنب التعميمات المفرطة
- تقييم نقاط القوة و الضعف لكل نوع من الأنظمة السياسية

المحاور

1-مفهوم المقارنة
2- شروط المقارنة
3- أهمية و أهداف المقارنة
4- مستويات المقارنة
5-المنهج المقارن

تمهيد

تعد المقارنة أداة تحليلية أساسية في فهم الظواهر السياسية، وتكمن أهميتها في القدرة على تقديم رؤى متعددة تساهم في تطوير المعرفة السياسية، حيث أنها تساعد على فهم الخصائص المميزة لكل نظام سياسي.

و لما كانت المقارنة تعني بأهمية كبيرة في حقل العلوم السياسة على غرار باقي العلوم الاجتماعية؛ أصبحت تصنف في مقام التجربة **experiment** في العلوم التجريبية على اعتبار أن التجربة هي أبرز أليات اختبار النظرية التجريبية كذلك الأمر بالنسبة للمقارنة في العلوم السياسة والاجتماعية. وحتى في الميتودولوجيا السياسية تطورت المقارنة لتصبح منهج قائم بذاته يطلق عليه المنهج المقارن. ولتقوية المعنى قد يرد تحت مسمى المنهج شبه التجريبي.

---

[1] حسن البحري، **نظام الجمعية: العلاقة بين السلطات في ظل نظام حكومة الجمعية**،الموسوعة القانونية المتخصصة، المجلد 07، 2011.

وهو ما يدفعنا للبحث في مفهوم المقارنة والوقوف عند مرتكزاتها برويـة حتى يتسنى لنا ضبط الأبعاد والمرتكزات المفاهيمية للسياسة المقارنة

أولا: تعريف المقارنة

المقارنة بين شيئين تهدف لتحديد مواطن التشابه والاختلاف بينهما، وهي مقدمة لمعرفة الأسباب أو التداعيات أو التوصل لحلول معينة. كما تعرف المقارنة بأنها عملية المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف بينهما. كما تعرف على أنها نشاط فكري أو ذهني يستهدف دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة. تُعني المقارنة في العلوم السياسية باهتمام كبار المفكرين السياسيين فيعرفها R. Hague وHarrop M. بأنها: "أداة تحليلية تهدف إلى ضبط أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر السياسية أملا في تعميق فهمها وتفسير العلاقات السببية بينها."[1]

ثانيا: شروط المقارنة

من أجل الوصول إلى نتائج أوفى وأدق، لا بد أن تكون المقارنة سليمة ترتكز إلى مجموعة من الشروط الحاكمة لهذه العملية الذهنية والتي نوجزها فيما يلي:[2]

- لابد أن لا ترتكز عملية المقارنة على حادثة واحدة فقط بل تستند على الأقل على مواطن التشابه والاختلاف بين حادثتين فأكثر.
- دقة ووفرة المعلومات الكافية والعميقة حول موضوع المقارنة فلا تتم المقارنة بناءا على معلومات منقوصة أو غير كافية.
- التجانس النوعي بين المقارَنين وأن تكون المقارنة صالحة للتطبيق من حيث الخصائص الأساسية أي أن تكون هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف فلا يمكن مقارنة ما لا يقارن.
- ألا تركز المقارنة على جوانب سطحية واغفال الجوانب الأكثر عمقا التي تعكس فعليا واقع الظواهر المدروسة.

---

[1] Hague, R.,Harrop,M., & McCormick,J.(2019). **Comparative government and politics: An introduction**, 11th ed. Palgrave Macmillan. P3.

[2] علال قاشي. (2021). **المنهج المقارن في البحث العلمي في ميدان الدراسات القانونية**، مجلة الاستيعاب، العدد 07، ص ص157-158.

- الأخذ بالحسبان عوامل وظروف المقارنة كحداثة المعلومات والبيانات لا سيما عاملي الزمان والمكان ودلالاتهما أثناء المقارنة.

- ينبغي أن تنطوي المقارنة على أهداف محددة وواضحة؛ كمعرفة الغرض من المقارنة وإلى ماذا تريد أن تصل من خلالها كأن نقارن بين حادثتين لمعرفة الأسباب والدواعي أو المفاضلة بين بدائل أو الاستفادة من تجارب سابقة.

ثالثا: أهمية وأهداف المقارنة

إن الاختلاف والتعدد والتنوع في كثير من الأحيان يعتبر عامل قوة وليس جانب قصور، فمن منظور الفسلفة التربوية يرى باولو فريري في كتابه " تعليم المقهورين" أن الانسان لا يمكن له تحقيق وعيه الكامل بذاته المجردة إلا من خلال الحوار مع الآخرين، كذلك في علم النفس الاجتماعي حول نظرية الهوية الاجتماعية التي تفترض أن معرفة الذات تكون مرتبطة بكيفية إدراكها مقارنة بالأخرين وجماعة الانتماء، أما من منظور علم النفس الإنساني فيصنف أبراهام ماسلو A. Maslow الحاجة إلى **التقدير** (esteem needs) وكذلك الحاجة **لتحقيق الذات** (self-actualization) في قمة هرم الحاجات الإنسانية والتي لا تتحقق حسبه إلا إذا شعر الفرد بالانتماء والتقدير والحب وهي حاجات إنسانية تحقيقها مقرون ومرهون بوجود الأخر أو الأخرين، كلها دراسات وأبحاث تبرز أهمية التعدد والتنوع الاجتماعي وأهمية المقارنة بين الذات والأخر. أما فيما تعلق بأهداف المقارنة فيمكن إيجازها حسب الدكتورة "ز.كوري" إلى أهداف معرفية، أهداف منهجية وأهداف مرتبطة بالممارسة السياسية كما يلي:[1]

-الأهداف المعرفية

وهو ما أشرنا إليه سابقا في محاولة معرفة الأخرين؛ الأفعال؛ الظواهر والسلوكيات وغيرها لتحديد مواطن الاختلاف والتشابه واستغلالها في أفضل التوليفات الممكنة التي تخدم الذات (معرفة أو تقييم أو تقويم أو تحقيق... الخ).

[1] محمد نصر عارف. (2002). **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظرية-المنهج**، الطبعة الأولى بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص ص 112-118.

-أهداف علمية منهجية

تتمثل في المقايسة والبحث في الأحكام والقواعد الناظمة؛ التحكم في الظواهر؛ اختبار الفروض وبناء النظريات والمسلمات العلمية.

-أهداف عملية مرتبطة بالممارسة السياسية

كتأسيس النظم السياسية من خلال محاكاة صنع القرارات والدساتير والنظم والقوانين والمؤسسات وكذا جودة رسم السياسات الفعالة من خلال معرفة ورصد النظم السياسية الأخرى والتي بدورها تتيح خيارات وبدائل لدى صناع القرار، فضلا عن تقييم السياسات من خلال قياس تحقيقها لما وضعت لأجله ومقارنة المرجو من النتائج مع المحقق.

رابعا: مستويات المقارنة

يشير الأستاذ محمد نصر عارف أن مستويات المقارنة تختلف من حقل معرفي لآخر كعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والعلوم السياسية وغيرها، وذلك مرده تباين وحدات المقارنة بتباين الأحداث والظواهر قيد الدراسة، العديد من الدراسات تناولت مستويات متنوعة للمقارنة، يمكن إيجازها فيما يلي:

- عبر الزمان: الاستناد على عنصر التاريخ في المقايسة بما فيها التطورات الكرونولوجية للظاهرة أو الحدث.
- عبر المكان: تتمثل في دراسات المناطق على المستوى الداخلي أو الخارجي، غير أن هناك من يزاوج بين المستويين السابقين في مستوى واحد.
- عبر الأنظمة: تركز على أنماط الحكم وإيديولوجيات السلطة.
- عبر الدول: التركيز على وحدات ومتغيرات في المقارنة بين عدة دول.
- عبر الأقاليم المحلية: حصر المتغيرات في مناطق وأقاليم محددة.
- عبر المجتمعات: المقارنة بين عدة كيانات حيث كل كيان يحتوي أكبر قدر من التجانس.
- عبر المؤسسات: إجراء مقارنة بين المؤسسات السياسية داخل دولة أو عدة دول.

عبر الثقافة: تشمل كل مقومات الثقافية كاللغة والدين والأعراف والعرق ... الخ.

غير أن هناك من يوجز مستويات المقارنة من المنظور السياسي في ثلاث محاور أساسية وهي:[1]

- المستوى الفردي (Micro-level): يسمى بالمستوى الجزئي ويهتم بدراسة الأفراد وسلوكياتهم وكذا التفضيلات والاتجاهات السياسية، سواء كانوا مواطنين أو صناع القرار ومعرفة تأثير القيم الشخصية والادراك والمعتقدات والدوافع النفسي وغيرها على العملية السياسية.

- المستوى المؤسسي (Meso-level): يسمى كذلك بالمستوى الوسيط يركز على الوحدات التنظيمية أو المؤسسية كالأحزاب والنقابات والجماعات الدينية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الميديا وكيفيية تفاعلها مع بعضها البعض من جهة ومع الدولة من جهة أخرى.

- المستوى الكلي (Macro-level): يتم فيه تحليل الهياكل الكبرى كالنظام السياسي، العلاقات الدولية، طبيعة الاقتصاد، وكيف تؤثر البنى والبيئات العامة على السلوك السياسي.

خامسا: المنهج المقارن

هو تلك الطريقة التي تعتمد على المقارنة في تفسير الظواهر المتماثلة من حيث ابراز أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها وفق خطوات معينة من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن تلك الظواهر محل الدراسة.

كما يعرفه المفكر السياسي A.Lijphart بأنه: واحد من الأساليب الأساسية للبحث العلمي بحيث يقوم على أساس التباين المنظم بين وحدات قابلة للمقارنة من أجل تحديد أسباب الظواهر السياسية.[2]

- استخدامات المنهج المقارن عبر التاريخ

المنهج المقارن هو منهج لازم الدراسات والأبحاث السياسية منذ القدم ففي العصر اليوناني استخدمه **أرسطو** لدراسة النظم السياسية في اليونان في كتابه (السياسة) أين أجرى

[1] O'Neil, Patrick H. (2020). **Essentials of comparative politics**, New York : W.W. Norton & Company, 5th Ed, p 07

[2] Lijphart, A. (1971**). Comparative politics and the comparative method.** American Political Review, 65(3), p: 682.

مقارنة ممنهجة بين 158 دستور لمختلف المدن اليونانية لغرض التعرف على أفضل نظام حكم مثل ديمقراطية أثينا وعسكرية إسبرطة معتبرا أن كل نظام ينفرد بمحاسن ومآخذ حسب البيئة الاجتماعية والجغرافية ليستنتج أن أفضل نظام سياسي هو النظام المختلط الذي يجمع بين الديمقراطية والأرستقراطية.[1]

أما في القرون الوسطى فقد استخدمه كذلك ابن **خلدون والفرابي**، الأول وظفه لدراسة مقارنة لأجيال الدولة فيما أطلق عليه (العصبية) أما الفرابي فاستخدمه للموازنة بين الدول الفاضلة والدولة الضالة في مقولة (السعادة).

أما في العصر الحديث تتبلور أبرز استخداماته في دراسات **نيكولا ميكيافيلي** على غرار العديد من المفكرين خاصة في دراسته للنظم السياسية ومختلف أنواع الحكومات (الملكية المطلقة، المماليك الوراثية، الجمهوريات والدول الجديدة) والتي ركز فيها على عنصر التاريخ خلال مقارنته، كما قارن بين الحكام المعاصرين والقدامى كالبابا والقيصر والملوك والإسكندر[2]، وكان هدف تلك المقارنة هو استخلاص قواعد فن الحكم بالرجوع إلى التجارب التاريخية.

[1] Aristotle.(1998**). Politics. Translated by C.D.C**. Reeve, Hackett Publishing, p 26.

[2] Machiavelli, Niccolo. (1988). **The prince. Translated by Harvey** C. Mansfield, university of Chicago press, 2nd Ed,. P87.

الجدول رقم 01: استخدامات المنهج المقارن عند المفكرين

المفكر	الحقبة		مجال المقارنة	المرجع الأساسي	النتائج
أرسطو	العصر القديم (384-322 ق.م)		158 دستور يوناني	Politics	- تصنيف الأنظمة السياسية (ملكية؛ أرستقراطية؛ ديمقراطية ومنحرفة). - أفضل نظام هو النظام المختلط.
الفرابي	العصور الوسطى	(872-950م)	المدن الفاضلة والمدن الفاسدة	آراء أهل المدينة الفاضلة	-المدينة الفاضلة تتحقق بقيادة فيلسوف حاكم؛ وباقي المدن تقوم على الجهل المال والأهواء تؤدي إلى الفساد والانهيار.
ابن خلدون		(1332-1406م)	الدول والعصبية والعمران	المقدمة Introduction	- الحضارة تؤدي إلى الترف ثم إلى الفساد. - العصبية والدين ركائز لبناء الدولة والتاريخ.
نيكولا ميكيافيلي	العصر الحديث (1469-1527م)		أنواع الحكومات والحكام عبر الزمن	الأمير The Prince	الغاية تبرر الوسيلة؛ الحاكم الناجح يتجاوز الأخلاق إدا تطلب الأمر؛ التاريخ مصدر لاستقصاء العبر السياسية وبناء

				السلطة.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق

فالملاحظ أن هؤلاء المفكرين السياسيين قد اعتمدوا على المقارنة ليست لغرض التصنيف فقط بل للتحليل والاستكشاف وبناء نظرياتهم وهو ما يترجم أهمية المقارنة ضمن مناهج البحث الحديثة.

فالكثير من الظواهر لا يمكن دراستها تجريبيا لكن يمكن تشخيصها عن طريق المقارنة كما يمكن من معرفة أوجه الاختلاف والتشابه وكذا مزايا وعيوب الظواهر المدروسة ما دفع ببعض الميثودولوجيين بتسميته بالمنهج شبه التجريبي. بحيث أصبح يوظف في العلوم القانونية والإدارية والاقتصادية ومختلف فروع العلوم الاجتماعية، من أبرز أمثلة المنهج المقارن في علم الإدارة هو حين استخدمه المفكر **وليام أوتشي W.Ouchi** لإجراء مقارنة بين نموذج الإدارة اليابانية (**J**) مع نموذج الإدارة الأمريكية (**A**) فحاول استخلاص مزايا كلا النموذجين ودمجها في نموذج إداري جديد يجمع مزايا النموذجين ويخلو من عيوبهما يسمى بالإدارة اليابانية (**Z**) التي تجمع بين:

- الالتزام الجماعي الياباني؛ الاستقرار الوظيفي (وظيفة دائمة)؛ قوة العلاقة بين الإدارة والموظف.
- المرونة الفردية الأمريكية؛ المكافآت حسب المنجزات؛ المساءلة الفردية.

أما في العلوم السياسة في العصر الحديث فأصبح المنهج المقارن ليس أداة منهجية فقط كتلك في دراسات ميكيافيلي والفرابي التقليدية، بل تطور ليغدوا ميكانيزم للمقايسة والتحليل السياسي يتم توظيفه في أبرز فرع من فروع علم السياسة تحت مسمى السياسة المقارنة، وهو ما يسوقنا للتساؤل ما المقصود بالسياسة المقارنة؟

المحاضرة (04)

التصنيفات الكبرى للأنظمة السياسية المعاصرة

الهدف من الدرس

- تحديد المعايير الأساسية في تصنيف الأنظمة السياسية المعاصرة
- التعرف على خصائص كل من النظام الديمقراطي و النظام التسلطي
- تقديم نماذج واقعية لأنظمة سياسية و التعرف على مدى قدرة الطالب على تصنيفها

المحاور

1-الأنظمة الديمقراطية الليبرالية

2-الأنظمة التسلطية و الشمولية

تمهيد

من بين التصنيفات الكبرى للأنظمة السياسية، تبرز الديمقراطية منها كأحد أهم و اكثر الانظمة إنتشارا في عصرنا الحالين حيث تتمحور حول مجموعة من المبادىء كالتداول السلمي على السلطة و إحترام حقوق الإنسان و غيرها، و على النقيض من ذلك توجد أنظمة تسلطية تتركز فيها السلطة السياسية في يد أقلية و هو ما سنتعرف عليه من خلال ما يلي:

أولا: الأنظمة السياسية الليبرالية

ظهرت الديمقراطية في البداية كمذهب سياسي فلسفي على يد كبار كتاب القرن ال18 أمثال "جون لوك" و "روسو" و "مونتيسكيو" و كانت غاية المذهب الفلسفي الديمقراطي هي محاربة الحكم الإستبدادي المطلق الذي ساد في لأوروبا أنذاك و بالذات في إنجلترا و فرنسا، فأبرز الكتاب أن السيادة لا ترجع للملك بل للشعب الذي يمثل مجموعة السلطة السيادية.[1]

إن لأنظمة الحكم الديمقراطية مقومات أساسية مشتركة من مبادىء و أسس و آليات، لا تقوم لنظام الحكم الديمقراطي قائمة إذا إنتقص منها و في نفس الوقت تشكل ضمانات

[1] أحمد صابر حوحو، **مبادىء و مقومات الديمقراطية**، المجلد05، العدد01، مجلة المفكر، مارس 2010، ص327.

للحيلولة دون التسلط و التعسف في إستعمال السلطة، لذلك إجتهد الفقهاء في تحديد العناصر الأساسية للحفاظ على الشرعية الديمقراطية من خلال ضبط حدود ممارسة السلطة لنشاطها، وضع الضمانات الكفيلة بإحترام حقوق الإنسان و الحريات العامة للأفراد[1]،و تتمثل هذه المبادىء في:

- مبدأ التداول السلمي على السلطة

- مبدأ الفصل بين السلطات

- مبدأ المشاركة السياسية

- مبدأ سيادة القانون

- إحترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية

و من أبرز الأنظمة السياسية الديمقراطية نجد-على الأقل من وجهة نظر الغرب- بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، و إن كنت اتحفظ على هذه الأمثلة بسبب ممارستهما السياسية الدولية التي تتسم بازدواجية المعايير و سياسة الكيل بمكيالين.

ثانيا: الأنظمة السياسية التسلطية

ثمة انظمة سياسية تسلطية مشروعها الذي يعلو على اي مشروع آخر هو تأبيد سيطرتها، بحيث تكون سياسات النظام و توجهاته كلها محكومة إلى نقطة مركزية واحدة هي الغستمرار في الحكم، مع إغلاقمحكم للباب أمام اية آلية سلمية لتغيير السلطة، تتشابهسياسات هذه الانظمة مع النظام الشمولي في علاقتها مع المجتمع و في احتلالها المجال العام، و لكن تبقى الغاية من هذه الوسائل الشمولية المحافظة على السلطة و مراكمة الثروة و السيطرة و لو على حساب أمان المحكومين و حياتهم،و لكن هذا لا يعني أن هذه الانظمة لم تحقق إنجازات إقتصادية و تنموية و تعليمية و الحقيقة ان هذه الانظمة حققت تحديثا للبلد لا يمكن إنكاره[2]

[1] صيلع ،ربيحة و غريبي فاطمة الزهراء، **الديمقراطية كمعيار لشرعية الانظمة السياسية**، المجلد08ن العدد02، مجلة آفاق للعلومن 2023، ص468.

[2] راتب شعبو، **النظام التسلطي المحض و سبل تفكيكه**، العدد المزدوج(25-26)، مجلة قلمون، جانفي 2024،ص173.

من أهم خصائص الأنظمة التسلطية نجد ما يلي:

- الأحادية الحزبية

- إحتكار السلطة

- الأحادية الحزبية

- قمع المعارضة

و من أبرز النماذج التاريخية الشمولية نجد:

- النازية في ألمانيا

- الفاشية في إيطاليا

- الديكتاتورية في اليابان

- البلشفية في روسيا القيصرية

- الشيوعية في الإتحاد السوفياتي سابقا و الصين و كوريا الشمالية.

الفرق بين التسلطية و المفاهيم المشابهة لها

في هذا السياق ينبغي التفرقة بين المصطلحات الآتية و هي التسلطية- الديكتاتورية- الاستبدادية- الشمولية

أولا: الديكتاتورية

الديكتاتورية فهي شكل من أشكال الحكم المطلق حيث تكون سلطات الحكم محصورة في شخص واحد كالملكية أو مجموعة معينة كحزب سياسي أو ديكتاتورية الجيش[1]، وللديكتاتورية أنواع حسب درجة القسوة فالأنظمة ذات المجتمعات المغلقة التي لا تسمح لأي أحزاب سياسية ولا أي نوع من المعارضة وتعمل جاهدة لتنظيم كل مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية وتضع معايير للأخلاق وفق توجهات الحزب أو الفرد الحاكم تسمى أنظمة شمولية

[1] شاهر إسماعيل الشاهر، **الكلِبتوقراطية وتجلياتها: قراءة في أنواع الدول غير الديمقراطية**، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا- برلين، 25 مارس 2017.

مثل ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي-سابقا- والفاشية، ويمكن اعتبارها نسخة متطرفة من السلطوية حيث أن الأنظمة السلطوية لا تتحكم في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للبلد من الناحية النظرية على الأقل، والأنظمة السلطوية بشكل أدق هي الأنظمة التي لا تحكم وفق أيديولوجية سياسية محددة ودرجة الفساد فيها أعلى من تلك الشمولية . ظهرت في فترات تاريخية سابقة عدد من الأنظمة السياسية التي وصفت من قبل أصحاب المذهب الليبرالي بالدكتاتورية مثل الأنظمة الفاشية في إيطاليا وألمانيا والنظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، حيث اتسمت تلك الأنظمة حسب الليبراليين بسمات الدكتاتورية مثل نظام الحزب الواحد، تعبئة الجماهير بايدولوجيا النظام الحـاكم، السيطرة على وسائل الإعلام وتحويلها إلى بوق للدعاية لصالح النظام، توجيه النشاط الاقتصادي والاجتماعي للجماهير توجهاً ايدولوجياً لصالح النظام الحاكم والاستخدام التعسفي لقوة الأجهزة الأمنية من أجل ترويع المواطنين.

ثانيا: التسلطية

وهي شكل من أشكال الحكم تدير فيه البلاد فئة قليلة من الناس، ويسهم بقية السكان بقسط ضئيل في صنع القرار، وقد تقوم الدول التسلطية بحظر الانتخابات أو تقييدها بشدة، أو التلاعب بها لتلائم أهدافها الخاصة، ويمكن أن تحد من سلطات الهيئات التشريعية التي تمثل الشعب مثل البرلمان ومجلس الشيوخ، وتقيد الحرية الفردية، ويتمثل التسلط في نماذج من الحكومات مثل الحكومات الاستبدادية والديكتاتورية.

فالتسلط هو نمط من أنماط ممارسة السلطة يصف الوضع الذي يستحوذ فيه فرد أو مجموعة من الأفراد على الحكم دون الخضوع لأي قاعدة أو قانون، ودون أي اعتبار لجانب المحكومين[1], وما يميز هذا النمط من العلاقات بين أداة الحكم والرعية هو تدني درجة المشاركة السياسية، وتقييد الحرية الفردية, وحضر كافة المؤسسات التشريعية.

[1] شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سبق ذكره.

ويتجسد التسلط في الممارسات القسرية للحكومات التي تختلف باختلاف أهدافها وأساليبها المختلفة؛ ففي حين يحاول بعضها تغيير الواقع وفقاً لجملة من المبادئ التي يقررها من بيدهم السلطة، فإن البعض الآخر يهتم أساساً بتركيز السلطة وممارستها بصورة قاسية وتختلف أهداف الحكومات التسلطية وأساليبها، ففي الدولة الدكتاتورية مثلاً يحاول القادة تغيير المجتمع وفقاً لمجموعة من المبادئ. وقد يكون الحكم في الدولة المستبدة مهتماً فقط بالحصول على الثروة الشخصية والسلطة، وتقوم بعض الدول التسلطية باستخدام السلطة بصورة قاسية وظالمة، ولكن بعضها الآخر قد لا يقوم بذلك، وقد تتبع الدول الديمقراطية في بعض الأحيان الأساليب التسلطية في الحروب، أو غير ذلك من الحالات الطارئة.

ثالثا: الاستبدادية

يستخدم الاستبداد عادة كمرادف للتسلط، ولغة يعني التفرد بالشيء والاستئثار به، وهو غرور المرء برأيه والأنفة عن قبول النصيحة أو الاستقلال المفرط في الرأي والحقوق المشتركة، وهو تصرف فرد أو جمع في حقوق الجموع بالمشيئة وبلا خوف تبعه، والمستبدَ هو ذلك الشخص الذي يتفرد برأيه دون غيره فيما ينبغي المشورة فيه، إلا أن تعبير الاستبداد انصرف مع مألوف الاستعمال إلى نعت من نعوت الحكم المطلق المشوب بالجور والظلم الذي لا يأبه القائمون فيه بأية قيود أخلاقية أو قانونية، ويتبع المستبد أهوائه الخاصة بدلاً من تحكيم مقتضيات المصلحة العامة. وبذلك يخلو حكم المستبد من أية ضوابط رقابة على الحكم ومحاسبته أو أن تكون هذه الأجهزة معطلة

والاستبداد السياسي كما يرى الكواكبي هو تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة دون خوف أو تبعة ». الاستبداد بشكل عام إفراز ذاتي للتخلف، فالفرد حين يفقد عزّته الحقيقية يبحث عنها بشتى الوسائل، فعندما لا يجد الظمآن الماء يتجه إلى السراب الذي « يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً »، ومن هنا ينشأ الاستبداد، فالمستبد إنسان فقد مثله الأعلى الذي يجد فيه ذاته وعزته، فراح يبحث عنها بشتى الوسائل[1]، ومنها محاولته أن يفرض رأيه على من دونه، ويدفعه ذلك للتعصّب لرأيه دون سواه بل ويتشبث به، فالفرد

[1] شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سبق ذكره.

موضوع الاستبداد هو في واقع الأمر مستبد في نفسه، ولو تمكن لجعل البشر جميعهم خاضعين لأمره.

رابعاً: الشمولية

إن الشمولية مفهوم مشتق من « Totalitario » كلمة الشمولية ظهرت أولاً في ايطاليا قبل علماء السياسة لوصف الدولة التي تحاول فرض سلطتها على المجتمع وتعمل على السيطرة على كافة جوانب الحياة الشخصية والعامة قدر إمكانها.

عناصر الشمولية

-الظاهرة الشمولية تأتي في نظام يعطي حزباً واحداً احتكار النشاط السياسي بكامله.

-يقوم الحزب المحتكر على إيديولوجية يتسلح بها, وتقود فعالياته، ويمنحها سلطة مطلقة وتصبح بالتالي الحقيقة الرسمية للدولة.

- ولنشر هذه الحقيقة الرسمية تقوم الدولة بنفسها باحتكار مزدوج لوسائل القوة ووسائل القمع وتضع تحت إدارتها وتوجيهها مجموعة وسائل الاتصالات من صحافة وإذاعة وتلفيزيون وغيرها من الوسائل.

- تخضع النشاطات الاقتصادية والمهنية للدولة, وتصبح جزءاً منها، وبما أن الدولة غير قابلة للفصل عن إيديولوجيتها، فإن غالبية النشاطات الاقتصادية والمهنية تطبع بالطابع الرسمي عندها تصبح الدولة منظمة الأنشطة ويصبح كل نشاط خاضع للإيديولوجية الرسمية، وكل خطأ يرتكب في نشاط اقتصادي, أو مهني, يعتبر خطأً إيديولوجيا[1].

[1] شاهر إسماعيل الشاهر، **الكلِبتوقراطية وتجلياتها: قراءة في أنواع الدول غير الديمقراطية**، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا- برلين، 25 مارس 2017.

المحاضرة (05)

المداخل النظرية في دراسة النظم السياسية المقارنة

الهدف من الدرس

- التعرف على أهم المداخل النظرية مع فهم الأسس الفكرية لكل منها
-تحليل النظم السياسية بإستخدام المداخل النظرية
- تقييم نقاط القوة و الضعف لكل مدخل نظري

المحاور

1-المدخل البنيوي
2-المخل الوظيفي
3-المدخل النخبوي

تمهيد

توجد عدة مداخل تهدف إلى بناء أسس نظرية جديدة توظف لدراسة الظواهر السياسية على وجه العموم، والنظم السياسية على وجه الخصوص،وتتفاوت أنماط تلك المداخل بين الوصف والتحليل والمقارنة والإستشراف، كما أن الانتقال في دراسة النظم السياسية المقارنة من مرحلة إلى أخرى

وإن كان يبدو كأنه تَغَيُّر في المناهج المعرفية، وحلول النموذج الجديد مَحَل سَابِقِه مُشكِلاً بذلك نظرة ونظرية جديدة بهدف التكيف مع السياق الجديد، إلا أن الواقع يكشف أن هذا الانتقال والتطور وإن كان يُبرز ظاهرة جديدة، فإنه أيضا يُبرِز بأن هذا "الجديد" لا يزال يحتفظ بعناصر، أسس، مُسلَّمات وفرضيات النموذج القديم، لذلك لا يكاد النطاق النظري يخرج عن أهم ثلاثة مداخل رئيسية في دراسة النظم السياسية وهي:

أولا: المدخل البنيوي:

فى التحليل السياسى هو بمثابة التصحيح لقيود التحليل على مستوى الفرد ، والتقليل من شأن الفرد. فإن البنيويون يشبهون المؤسسيين، ومع ذلك فإن المفهوم البنيوى أوسع من ذلك بكثير وربما أعمق من المؤسسى، وفى السياسة المدخل البنيوى يؤكد على العلاقة الموضوعية بين المجموعات الاجتماعية بما في ذلك الطبقات االجتماعية والدولة والاهتمامات المختلفة وتُشكل مواقف هذه المجموعات القيادية الشكل العام للسلطة وتوفير ديناميكية التغيير السياسى. وتتمثل جوهر البنيوية في النقاط التالية:[1]

1-الاهتمام بالعلاقات الموضوعية بين الجما عات والمجتمعات البنيوية. (شكل التفاعل.)

2-تقيد أو تمكن الفاعلين بطرق يمكن التنبؤ بها.

3-تقلل أو ترفض الثقافة والقيم فى تفسير الظواهر االجتماعية.

4-تعارض المداخل التى تشرح المخرجات االجتماعية فقط.

يمثل 'بارينتون مور' (Barrington Moore) وكتابه "الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية" (1966) بداية الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي أو "المقاربة البنيوية"، في محاولات تفسير اختلاف المسار السياسي الذي انتهجته فرنسا، انجلترا، والولايات المتحدة (مسار الديمقراطية الليبرالية)، عن المسار الذي انتهجته اليابان وألمانيا (الفاشية والنازية)، أو اتجاه روسيا والصين (الثورة الشيوعية)، وهذا خلال عملية التحول التاريخي التدريجي من مجتمعات زراعية، إلى صناعية حديثة بين القرن الـ 17 ومنتصف القرن الـ20، واعتمد 'مور' في دراسته على مقارنة تاريخية بين هذه البلدان على أساس التفاعل بين أربعة بُنى متغيرة للقوة والسلطة ثلاثة بُنى منها طبقات اجتماعية:

---

[1] نجلاء غنيم ، **المداخل النظرية لدراسة العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، جامعة الإسكندرية ، 2019، متاح على الرابط: https://drive.google.com/file/d/1oDpMapWTdb6o29xEvcQJZadApLMufF23/view، تاريخ التصفح: 15-02-2025

Theoretical Approaches ، POLITICAL SCIENCE,A Comparative Introduction ، ،By: ROD Hague & Martin Harrop & Joun McCormick , 8th edition, pp 22-24 .

- الفلاحون

- مُلاَّك الأرض أو الارستقراطية

- البرجوازية الحضرية

و البنية الرابعة تتمثل في: الدولة

إن العمل البنيوى الأكثر شهرة فى السياسة تبنى أسلوبا يسعى إلى فهم صريح و تاريخي لمعرفة كيف تتم المنافسة بين مجموعات القوى وتؤدى إلى نتائج محددة مثل الثورة أو الديمقراطية الليبرالية أو نظام التعددية الحزبية. ويدرك مؤلفو مثل هذه الدراسات أنه فى الواقع، السياسية هى النضال بدلا من حالة التوازن. وإذ كان المدخل يعرف عن طريق أساليبة، يمكن رؤية البنيوية كتاريخ مقارن واسع النطاق. إن العمل الذى شكل هذا النموذج من التحليل التاريخى للقوى البنيوية هوBarring "Moore الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية": اللورد / المزارع فى صناعة العالم[1].

الهدف هنا أن نفهم لماذا تطورت الديمقراطيات الليبرالية فى وقت مبكر وبسهولة أكبر فى فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة عنها فى المانيا واليابان، أقترح Barrington أن استراتيجية الطبقة التجارية الصاعدة كانت العامل الرئيسى. حيث أن البرجوازية تتجنب التشابك بين مالك الأراضي فى صراعهم مع الفلاحين كما هو الحال فى المملكة المتحدة، فالانتقال الديمقراطى آمن نسبيا، ولكن عندما كان ملاك الاراضي يشاركون فى صفوف الطبقة التجارية فى جملة مشتركة ضد الفلاحين كما فى ألمانيا، فكانت النتيجة سلطوية النظام ولذا تأخر بدء الديمقراطية.[2]

ثانيا: المدخل الوظيفي:

رغم قدم هذا المدخل واتساع نطاقه، إلا أن الدراسة الموضوعية والعملية له تعود إلى ستينيات القرن الماضي وعالم السياسة الأمريكي 'جابرئيل الموند'، حيث كانت البدايات مع

[1] المكان نفسه.
[2] المكان نفسه.

'أفلاطون' و'أرسطو' الذين بحثا فيما يجب أن يقوم به النظام، ثم تناوله منظروا السياسة الليبراليين في القرنين 18، 19 من منطلق الاعتبارات الأخلاقية والمعيارية.[1]

إن التأسيس للمدخل الوظيفي الذي يعود إلى 'أفلاطون' و'أرسطو' بالاهتمام بالوظائف التي يجب أن يؤديها النظام "السياسي" من أجل تدعيم وتنظيم المجتمع السياسي المحلي، بلغ مع تبلور نظرية النظم (التي خرجت منها معظم التحليلات في حقل علم السياسة) ودراسة النظم السياسية خاصة، مدىً مع تحليل 'آلموند' الذي أضاف إلى التحليل الوظيفي أبعادا ومفاهيم جديدة في التحليل السياسي للنظم وذلك من خلال التركيز على:[2]

-الأبنية والوظائف وتجنب التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية الرسمية.

- استخدام مفهوم النظام محل الدولة.

- الوظيفة محل السلطة والقوة.

- الأدوار محل المناصب.

- الأبنية بدلا من المؤسسات.

هناك من يرى ان ظهور الاقتراب البنائي- الوظيفي صياغة وتطبيقاً في علم السياسة كان على يد ألموند وزملائه، فقد حاولوا بناء نظرية وظيفية للنظم السياسية، وطبقوها في كتاب على المناطق المتنامية وفي آخر على مجموعة كبيرة من النظم من قبيل الدليل والتوضيح، ومن محاولة استون في بناء نظرية عامة للنظم السياسية ومحاولات ألموند التالي توضيحها نمى اقتراب فرعي في البنائي- الوظيفي هو اقتراب"المدخلات- المخرجات"، وحاول بلوندل

[1] **المداخل الحديثة لدراسة النظم السياسية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالي، متاح على الرابط: https://www.ecomang.uodiyala.edu.iq/uploads/ ، تاريخ التصفح: 12-02-2025

[2] المكان نفسه.

تقديم اقتراب بنائي- وظيفي للحكومات، وحاول ميتشيل تطبيق أفكار(اقتراب) تالكوت بارسونز على النظام السياسي الأمريكي.[1]

و يعتبر "غابريال آلموند" من أكثر العلماء السياسيين تعمقا في دراسة المدخل الوظيفي واستعماله كإطار لدراسة ومقارنة النظم السياسية المختلفة، ويعرف النظام السياسي بأنه ذلك النظام من التفاعلات الذي يوجد داخل جميع المجتمعات والذي يقوم بوظيفة التكيف والتوحيد داخليا فالنظام السياسي إذن هو المسؤول الشرعي عن المحافظة أو التغيير الجذري للعلاقات الموجودة في المجتمع ويتميز النظام بخصائص معينة[2]:

-الشمول: النظام السياسي يشتمل على جميع التفاعلات سواء من جانب المدخلات أو المخرجات والتي قد تؤثر على استخدام القسر المادي أو إمكانية استخدام النتائج التي تترتب عن ذلك ولهذا فالنظام السياسي يحتوي على البنى الرسمية والبنى غير الرسمية

-الاعتماد المتبادل: أي أن أي تغيير يحدث في أحد مكونات النظام يؤثر ويحدث تغييرات في مكوناته الأخرى فالعمليات السياسية الفرعية تؤثر في الظواهر الفرعية الأخرى مثلا: الانتخابات قد تغير في وظائف السلطات الثلاث.

-وجود حدود للنظام السياسي: أي أنه توجد نقاط تنتهي عندها النظم الأخرى ويبدأ منها النظام السياسي.

لقد طور كل من (غابريل الموند) و(باول) مفهوم الوظيفة واستعملوه نظرياً في دراسة النظم السياسية فهما يران أن الأخيرة تواجه تحديات أربع وهي:(بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع)، ومن ثم فإن أي نظام سياسي يثبت قدرته على مواجهة تلك التحديات وتجاوزها بأسرع وقت سيجعله في عداد النظم المتقدمة،لذا فالنظام السياسي- عند الموند-

---

[1] السيد عبد المطلب غانم، **الاقتراب البنائي – الوظيفي واستخدامه في البحوث السياسية:** نظرة تقويمية، ندوة إقترابات البحث في العلوم الاجتماعية، 1992، ص 24. متاح على الرابط:
https://bohothe.blogspot.com/2009/12/blog-post.html، تاريخ التصفح: 13-02-2025.

[2]- متاح على الرابط: https://30dz.yoo7.com/t50-topic، تاريخ التصفح: 13-02-2025.

هو: (مجمل التفاعلات التي تتعلق بوظيفتي: التكامل والتكيف عن طريق الاستعمال الفعلي للإكراه المادي المشروع، أو التهديد باستعماله).[1]

ألموند والمتطلبات الوظيفية: استخدم ألموند أربعة مفاهيم أساسية: البنية، الوظيفة، أسلوب الأداء، القدرات، وهي أبعاد المتطلبات الوظيفية:[2]

-البنية: structure: يضمن ألموند النظام السياسي كل التفاعلات التي تؤثر على الاستخدام أو التهديد بالاستخدام الشرعي للإكراه المادي، وتشير البنية إلى"الأنشطة القابلة للملاحظة التي تشكل النظام السياسي" هي أنشطة منتظمة الحدوث يعبر عنها بالأدوارroles ، وقد أدرك ألموند عدم كفاية تعريفه للدور فأضاف: "يجب ألا يتكون تحليل النظام السياسي من ملاحظة الأنماط الواقعية للسلوك والتفاعل على مدى فترة زمنية فقط، وإنما أيضاً من تلك المقدرات الذاتية المتوطنة في النظام السياسي ككل وفي أجزائه المختلفة".

وهذه الأخيرة هي الثقافة السياسية، فالفبنية ذات وجهين: وجه قابل للملاحظة والتحديد المباشر- السلوك- ووجه مستتر وتحديده غير مباشر- الثقافة السياسية- والبنية هي الفاعل الوظيفي.

-الوظيفة :Function يحتمل مفهوم الوظيفة عند ألموند أكثر من معنى: سلوك، عملية، عامل ما، ويعني ألموند بالوظيفة " مجموعة الأنشطة الضرورية التي على النظام إنجازها ليضمن بقاءه واستمراره ككل و تتحقق أهداف النظام سياسي عندما تنجز الأبنية وظائفها المحددة لها ، ويعتبرها أحياناً خطاً لحدود النظام السياسي، إلا أنه وضعها في تصنيف ثلاثي: القدرات، وظائف التحويل، ووظائف الحفاظ على النظام والتأقلم، ولم يضمن المجموعة الأولى أيا من الوظائف التي درسها، وضمن الثانية ستاً منها، وضمن الأخيرة عمليتي التنشئة السياسية والتجنيد السياسي، ثم عاد وعالجها على أنها: وظائف مدخلات ووظائف مخرجات،

---

[1] الجامعة المستنصرية، متاح على الرابط:

https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/11/11_2018_02_25!10_19_51_PM.docx، تاريخ التصفح: 12-02-2025

[2] السيد عبد المطلب غانم، مرجع سابق الذكر.

والعمليتان سابقتا الذكر كعمليات تسمح باستمرارية النظام وتغيره، وتضم الأولى: تجميع المصالح، وتكتيل المصالح، والاتصال السياسي، وتضم الثانية: وضع القاعدةrule making وتنفيذها، والتقاضي طبقا لها، والعلاقة الأساسية بين الأبنية والوظائف بهذا المعنى هي فكرة"تميز الأدوار والأبنية".

-أسلوب الآراء :performance style ويشير إلى الطريقة التي تنفذ بها الوظيفة، وقد ميز بين النظم التقليدية والنظم الحديثة - أو بالأحرى بين الغربية وما عداها- طبقاً لأسلوب أداء كل وظيفة وعملية ذكرها، وفي هذا يربطها بوجهي البنية، ويبرز ارتباط أسلوب الأداء بالثقافة السياسية.

-القدرات capabilities: ويشير إلى"مستوى الأداء" بل يجعلها ألموند مرادفاً للأدء نفسه، وقد حدد خمس قدرات: القدرة الاستخراجية extractive، القدرة التنظيمية regulative، القدرة التوزيعية distributive، القدرة الرمزية symbolic، القدرة الاستجابية responsive، وكانت القدرات بمثابة اقتراح لم يطبقه ألموند وزملاؤه.

هكذا يقوم المدخل الوظيفي على استخدام نظرة إجمالية في تناول الأبنية الاجتماعية كمنظومة كاملة، لا كمجتمعات من الأفراد، أو العناصر أو الوحدات، كون النظام السياسي يعتبر ذلك النسق من التفاعلات التي توجد في المجتمع من أجل تحقيق وظائف التكامل والتكيف داخليا، والشامل لكافة التفاعلات السياسية التي تتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها أدوارًا وأنشطة معينة، لا توجد في معزل عن بعضها البعض، في إطار ارتباط وتأثير متبادل بينها.[1]

بعد الانتقادات التي وجهت إلى ألموند قام بتطوير كتابه مع "باول" وإصداره في سنة 1966 تحت عنوان " السياسة المقارنة " قسم فيه وظائف النظام السياسي على ثلاث مستويات وهي[2]:

المستوى الأول: قدرات النظام السياسي: وتتمثل في:

---

[1] المداخل الحديثة لدراسة النظم السياسية، مرجع سابق الدكر.

[2] مكتبة العلوم السياسية، متاح على الرابط:
https://www.facebook.com/100064726747073/posts/676014669129555-2025/02/14

1-القدرة الاستراتيجية: وتشير إلى قدرة النظام السياسي على جلب الموارد المادية والبشرية من البيئتين الداخلية والخارجية وتمكن القدرات الأخرى من تحقيق أهداف هذه القدرة وكيفية القيام بدلك كله.

2-القدرة التنظيمية: وتشير إلى مقارنة السلطة أو النظام السياسي للرقابة على السلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام باستخدام القوة الشرعية.

3-القدرة التوزيعية: وتشير إلى توزيع السلع والخدمات ومقامر التكريم والمراتب والفرص من مختلف الأنواع التي يقوم بها النظام سياسي نحو الأفراد والجماعات في المجتمع.

-القدرة الرمزية: وتعني معدل تدفق الرموز الفاعلة من النظام سياسي إلى داخل المجتمع أو البيئة الدولية وتتضمن المخرجات الرمزية التأكيدات على القيم التي تقوم بها النخب واستعراض الأعلام، فرق، جنود .... الخ.

-القدرة الاستجابية: وتتكون من العلاقة بين المدخلات والمخرجات أي لمن يستجيب النظام السياسي؟ وفي أي مجال من مجالات السياسية يكون مستجيبا ؟.

القدرة الدولية: وتتضمن القدرات السابقة الذكر و لكن على المستوى الدولي.

المستوى الثاني: وظائف التحويل: وتشمل:

-التعبير عن المصلحة: وتشير إلى العملية التي يبرزها الأفراد والجماعات مطالبهم لصانعي القرار السياسي، وتمثل هذه الخطوة الأولى في عملية التحويل السياسي المتعلقة بتحويل المدخلات إلى المخرجات ويتم التعبير عن المصلحة بواسطة أبنية عديدة مختلفة وبوسائل متعددة ومتنوعة مثل: التظاهرات والبيانات.

-تجميع المصالح: وهي وظيفة تحويل المطالب إلى بدائل لسياسة عامة تقوم بها الأحزاب السياسية والجهاز البيروقراطي.

- الوظائف الحكومية وأبنيتها : و تشمل ثلاث وظائف و هي:

-**وظيفة صنع القاعدة**: وهي التشريع التي تتسع لتشمل أبنية عديدة من بينها السلطة التشريعية ويصعب تحديد الهيئات والمؤسسات المنخرطة في هذه العملية وطرقها وأنماطها.

-**وظيفة تطبيق القاعدة**: وتتعلق بالأجهزة التنفيذية المتمثلة في الأجهزة البيروقراطية المختلفة.

-**وظيفة التقاضي بموجب القاعدة**: ترتبط بالنظام القضائي السائد.

-**وظيفة الاتصال**: وتشير إلى عملية انتقال المعلومات من البيئة نحو النظام السياسي والعكس.

المستوى الثالث: وظائف للحفاظ على النمو والتكيف :وتتمثل في وظيفتي الاتصال السياسي والتنشئة السياسية: تلعب وسائل الاتصال الجماهيري أدوارا كبيرة في ترسيخ المعتقدات مشتركة عن السياسة فقد تكون قوة لمساندة الوحدة الوطنية كما تساعد على عملية التحديث وتساعد على الاندماج وتذويب الفوارق المتعلقة بالعادات والتقاليد وتلعب الأحزاب السياسية والجماعات وقادة الرأي دورا كبيرا في تطوير ثقافة سياسية مستقرة وموحدة إلى جانب الأدوات الرسمية والتنظيمات السابقة كذلك الأسر.

ثالثا : المدخل النخبوي :

استخدمت النخبة كوحدة للتحليل السياسي ونظرية للتفسير، وارتبطت نظرية النخبة بعالمي السياسة الإيطاليين "باريتو فلفريدو Vilfredo Pareto"(1848- 1923)، و"جيتانو موسكا Gaetano Mosca" (1858- 1941)، ثم أنظم إليهما الألماني "روبرت ميشلز Robert Michels" ووضع الثلاثة الإطار العام للتحليل النخبوي، فقد تناول "باريتو" نظرية النخبة في كتابه "العقل والمجتمع The Mind and Society"، والذي بين فيه التعارض بين النخبة التي تحكم والفئة المحكومة، أي بين النخبة الحاكمة وهي تمثل أقلية مقارنة من باقي الأغلبية من المحكومين، وقد صاغ "باريتو" نظريته عن دور النخبة Circulation of Elites، وانطلق في صياغة نظريته من فكرة التمايز وعدم المساواة في القدرات بين الأفراد.[89]

تطلق الأدبيات الاجتماعية اسم نخبة أو النخب على المجموعات التي تتمتع بقدر يزيد أو ينقص بالنفوذ إلى الموارد المجتمعية من سلطة وثروة ومواقع اجتماعية ومعرفة، وتتعدد أشكالها بين نخبة سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، دينية، تقنية، عسكرية، ويتوقف وصولها إلى الموقع والوضع الذي تحتله في المجتمع على مدى كفاءتها ومقدرتها الخاصة، مع العلم أنه هناك بعض النخب التي توضع في السلطة بدعم من احتلال ونفوذ خارجي، أو التي تحتل مواقع المسؤولية وصنع القرار عن طريق الطرق والوسائل غير الديمقراطية ممثلة خاصة في الانقلابات العسكرية والوارثة.[90]

---

[89] كعيبوش عمر، **دور الديمقراطية التوافقية في إدارة العملية السياسية في المجتمعات الطائفية: دراسة حالة ماليزيا ولبنان 1989-2015**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018- 2019، ص ص 75-78

[90] المكان نفسه.

أستخدم مفهوم النخبة كاقتراب لتحليل العمليات السياسية في البلدان المختلفة وتوجد تعاريف مختلفة لمفهوم النخبة Elite، حيث تعرف النخبة الحاكمة بأنها :"مجموعة الأفراد المهيمنون على عملية صنع القرار السياسي، وتخطيط سياسات المجتمع بوجه عام". كما تعريف النخبة السياسية بأنها: "مجموعة صغيرة نسبيا منظمة بشكل عضوي، تمارس السلطة بشكل شرعي أو غير شرعي، أو تطالب بحقها في ممارستها". فالنخبة الحاكمة هي مجموعة من الأفراد الذين يمارسون الحكم من الناحية السياسية والاجتماعية، بالاعتماد على القوة الخداع.[91]

يقوم هذا المدخل على مُسلَّمة تلازم النخبة والمجتمع، أي وجود أقلية تستحوذ على عملية اتخاذ القرارات المؤثرة داخل المجتمع في مختلف المجالات وخصوصا السياسية، وقد تزامن هذا التحليل (النخبوي) في المرحلة التقليدية مع الطرحين القانوني والمؤسسي لتحليل نظم الحكم مُشكِّلا بذلك نموذجا مضادا للمفاهيم والمداخل التقليدية، ومُؤسِسًا لمقترب "الجماعة" الذي يقوم على نفي هيمنة نخبة معينة واعتبار جميع الجماعات ذات نفس درجة الأهمية والتأثير وليس القادة فقط أو الأسس الاقتصادية.

كيفية تحديد النخبة وتحليها؟: يتفق منظرو النخبة على أنه إذا اعتبرنا أن النخبة هي المدخل المناسب لدراسة الظاهرة السياسية، فإننا نكون في حاجة إلى توضيح بعدين أساسين هما، كيف يمكن تحديد النخبة في المجتمع؟ وماذا نريد أن نعرف عنها؟، ويمكن تحديد النخبة في أي مجتمع سياسي من خلال اقترابات أربعة أساسية، أولها :**اقتراب الملاحظة التاريخية** وهو أقدمها حيث استخدمه كل من باريتو وموسكا، ويعتمد على مهارة الباحث والمصادر التي يستطيع الوصول إليها لتحديد من يمكن أن يندرج في إطار النخبة، وثانيها :**اقتراب المناصب**، ويتم من خلال تحديد عدد من

---

[91] **المكان نفسه.**

المناصب الرئيسية في المجتمع التي يعتبر من يشغلها ضمن أعضاء النخبة، وثالثها :**اقتراب صنع القرار** :أن كل من يشارك في صنع القرار السياسي هم أعضاء النخبة، وأخيراً :**اقتراب السمعة** :يقوم على أساس أن من يشتهر عنهم أنهم أعضاء في النخبة فهم النخبة .[92]

ماذا نريد أن نعرف عن أعضاء النخبة بعد أن تم تحديدهم؟ وكيف يمكن تفسير العملية السياسية من خلال فهم النخبة؟ وهنا نجد أن أدبيات السياسة المقارنة أكدت على مجموعة محددات أساسية ينبغي البحث فيها عند دراسة النخبة[93]:

-الخلفية الاجتماعية سواء الطبقة أو العرقية أو الدينية أو الإقليمية أو التعليمية أو المهنية... الخ.

-السلوك الاجتماعي السياسي و القيم التي يتبنوها ابتداءً من القيم السياسية حتى الملابس.

-منظورهم لأنفسهم وللعالم من حولهم واتجاهاتهم نحو الأحداث، وهنا يتم الاعتماد على تحليل مضمون خطاباتهم وكتاباتهم.

-الخصائص الشخصية لأفراد النخبة من خلال تحليل السلوك الفردي

محددات أساسية ينبغي البحث فيها عند دراسة النخبة[94]:

---

[92] نصر محمد عارف،" نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية: الإمكانات والإشكالات"، المؤتمر الثالث للباحثين الشباب بعنوان النخبة السياسية للباحثين الشباب، 1996، متاح على الرابط: https://arabprf.com/?p=482، تاريخ التصفح: 15-02-2025.

[93] *المرجع نفسه.*

[94] محمود خليفة جودة محمد، "اقتراب النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة"، المركز الديمقراطي العربي، 15 افريل 2014، متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=550، تاريخ التصفح: 16 -02- 2025.

-الخلفية الاجتماعية سواء الطبقة أو العرقية أو الدينية أو الإقليمية أو التعليمية أو المهنية... الخ.

-السلوك الاجتماعية السياسي والقيم التي يتبنوها ابتداء من القيم السياسية حتى الملابس.

-منظورهم لأنفسهم للعالم من حولهم واتجاهاتهم نحو الأحداث، وهنا يتم الاعتماد على تحليل مضمون خطاباتهم وكتاباتهم.

-الخصائص الشخصية لأفراد النخبة من خلال تحليل السلوك الفردي.

-تلك هي أهم المعطيات والمحددات التي دارت حولها وتمثلتها الأدبيات التي عالجت موضوع النخبة كاقتراب في حقل السياسة المقارنة.

عناصر قوة النخبة:[95]

-فى تماسكها الداخلى.

- وجود درجة من التماسك الايديولوجى.

- القدرة على التفاعل مع الجماهير ومع النخب الاخرى لكسب ولائها.

- القدرة على التكيف مع المستجدات.

- القدرة على التجديد.

- تقوية المؤسسات التى تمارس النخبة نفوذها من خلالها.

- درجة تمثيلها للجماهير.

[95] **المرجع نفسه.**

و يستند المدخل النخبوي إلى مجموعة من المسلمات ممثلة في:

–ان كل المجتمعات تنتظم حول قيم معينة منها الثروة او القوة والهيبة والمكانة وان كانت تختلف من مجتمع الى اخر ومن فرد الى فرد فى المجتمع الواحد كما ان توزيع القيم يختلف من مجتمع الى اخر ومن فرد الى اخر فى المجتمع الواحد.

–كل النظم السياسية تنقسم الى شريحتين حاكمين ومحكومين حيث ان النخبة اكثر اهمية حيث انة من خلال تحليلها يمكن فهم النظام السياسي.

–كل مجتمع به مجموعة محددة من النخب وليس نخبة واحدة حيث انها ان كانت واحدة فهى نهاية الحرية ووجود نخب متنوعة مشتتة يعنى نهاية الدولة.

–النخب السياسية متماسكة ولديها هوية مشتركة.

–النخب السياسية مستقلة.

وعلى وجه الخصوص تقتضي دراسة النخبة تناول مسائل عدة منها[96]:

أساليب التعرف على النخبة، ومن تلك الأساليب: أسلوب المناصب، وأسلوب صنع القرار، وأسلوب الشهرة.

تكوين النخبة: أي كيف تتكون النخبة؟ بمعنى هل يتوقف دخول شخص للنخبة على حصوله على مهنة ما أو مكانة اقتصادية أو اجتماعية أو شهادة أو انتماء ديني أو عرقي، أم لا علاقة لتلك العوامل بهذا الدخول؟

تجنيد النخبة: أي ماهي المسالك والقنوات التي يسلكها الطامحون في القيادة في الوصول إلى قمة الهرم السياسي؟ هل هي الحزب، أم النقابة، أم التنظيمات الدينية، أم

[96] المناهج العلمية لدراسة النظم السياسية المعاصرة، الجامعة المستنصرية، متاح على الرابط: https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/11/11_2018_02_25!10_19_51_PM.docx، تاريخ التصفح: 15-02-2025.

الحكم المحلي، أم البيروقراطية...الخ؟ وماهي الآليات للوصول لتلك الغاية: هل هي الانتخاب، أم التعيين؟ وإذا كان الاسلوب الأخير فهل يقوم على الكفاءة أم الولاء والانتماء؟

الثقافة السياسية للنخبة: أي دراسة تصورات أعضاء النخبة وقيمهم واتجاهاتهم وما إلى ذلك.

تكامل النخبة: أي قياس درجة التماسك والتفاعل والاتفاق والتضامن والإحساس المتبادل بالثقة بين أعضاء النخبة.

ويمكن بوجه عام الحديث عن مزايا ثلاثة للتحليل النخبوى[97]:

–ان مدخل النخبة بما يتناوله من بنيان الصفوة وأهداف اعضائها وثقافتهم السياسية، يعد بديلا عن التحليل القانونى – الشكلى. أن دراسة تصرفات أصحاب القوة تساعد على فهم أعمق وأدق للسلوك السياسى، ورغم أن التحليل النخبوى لا يهتم كثيرا بجانب المخرجات، إلا انه يثير التساؤلات ويقدم اجابات تتقلق بمدخلات صنع السياسية، انه يركز على الفاعلين السياسيين، أى اؤلئك الذين يخططون ويقررون.

–هذا المنهج يسمح إلى حد كبير بالتحكم ببؤرة الدراسة من حيث التركيز على جماعة بعينها داخل النظام السياسى، الأمر الذي يجعل التحليل المتعمق والقياس فى حكم الممكن.

–إمكانية التطبيق على نظاق واسع بحكم وجود الصفوات فى كافة النظم السياسية

[97]– محمود خليفة جودة محمد، ***مرجع سابق الذكر***.

المحاضرة (06)

إقترابات دراسة وتصنيف النظم السياسية المقارنة

الهدف من الدرس

- التعرف على مفهوم الإقتراب للتمييز بينه و بين النظريات و الأطر التحليلية الأخرى في العلوم السياسية
- فهم المنطلقات الفكرية لكل إقتراب لتحديد رؤيته للظواهر السياسية
- التدريب على تطبيق الإقترابات في دراسة النظم السياسية

المحاور

1-تعريف الإقتراب
2- إقتراب تحليل النظم
3- الإقتراب المؤسسي
4- التمايز السلطوي

تمهيد

تعد العلوم السياسية عموما و النظم السياسية المقارنة على وجه الخصوص مجالا أكاديميا واسعا يسعى لفهم و تحليل الظواهر السياسية المعقدة، و لتحقيق هذا الفهم، لا يمكن للباحثين الإعتماد على منظور واحد أو أداة تحليلية واحدة ، بل يعتمدون على مجموعة متنوعة من الإقترابات التي يمكن من خلالها النظر إلى الواقع السياسي و قد شهد حقل العلوم السياسية تطوراً محلوظاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية عجزت معه العلوم السياسية بمناهجها التقليدية عن استيعابه والإحاطة بمختلف الظواهر السياسية الجديدة المصاحبة له، الأمر الذي برزت معه حاجة ملحة لتطوير مناهج

البحث في هذا الحقل عن طريق استحداث اقترابات ومناهج أُخرى جديدة أكثر قدرة على فهم هذه الظواهر والإحاطة بها.

أولا:اقتراب تحليل النظم-النسقي

يُعتبر اقتراب تحليل النظم من أحد أهم الاقترابات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية التي بدأت في التبلور والظهور مع منتصف خمسينيات القرن العشرين. والحقيقة أنَّ إدخال مفهوم تحليل النظم إلى نطاق دراسة الظواهر السياسية جاء متأخراً، كما لم يكن ذلك بطريقة مباشرة؛ بل جاء من خلال علماء الاجتماع من أمثال **بارسونز**، و**هومانز** وغيرهم من الذين قاموا بتطوير مفهوم النظام الاجتماعي، ومن خلالهم تمكن عدد لا بأس به من علماء السياسية من أمثال **دايفيد استون، وجابريل الموند** وغيرهم من تطوير واستخدام اقتراب النظم في الدراسات السياسية[98].

أولا: تطور اقتراب تحليل النظم

يرتكز أصحاب اقتراب تحليل النظم/ التحليل النسقي إلى مفهومي" النسق و"الإتزان وهما مفهومان منقولان عن علم الفيزياء، ونُقلا إلى مجال العلوم الاجتماعية ليتم استُخدامها في القرن التاسع عشر في التحليل الاجتماعي والاقتصادي، ثم مُتأخراً في التحليل السياسي منذ أوائل القرن العشرين فصاعداً.

والفيزيائيون حين يستخدمون مفهوم "النسق" يستخدمونه كأداة ذهنية لفهم وتفسير العلاقات التي تُجرى عليها الأجسام الطبيعية، وعلى أساس أنَّ أيَّة مجموعة من مجموعات الأجسام في الطبيعة (كالمجموعات الشمسية مثلاً) هي مجموعات من قوى - حيث يُعد كل جسم في عالم الطبيعة قوَّة في ذاته -، فتتفاعل هذه القوى فيما بينها

[98] حامد ربيع، **نظرية التطور السياسي**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1972، ص ص 35-45.

بعامل قانون الفعل ورد الفعل تفاعلاً ميكانيكاً، وتتبادل التأثير فيما بينها على وضع يُهيّئها لحالة الإتزان الكلي لهذه المجموعة.

أمَّا في علم السياسة، لعلَّ الفضل الأول والأكبر في تطوير وإدخال اقتراب التحليل النظمي إلى حقل العلوم السياسية يرجع إلى عالم السياسة الأمريكي ديفيد ايستون ومن هنا لم يكن غريباً أن أطلق بعض دارسي العلوم السياسية على اقتراب التحليل النظمي اسم" اقتراب ايستون[99].

جاء تطوير ايستون لاقتراب تحليل النظم في علم السياسة تدريجاً وعلى مراحل. ففي عام 1953، نشر اللبنات الأولى لمفهوم النظام السياسي في كتابه The Political System، والتي تطورت بصورة واضحة في مقالته العلمية المنشورة بمجلة World Politics عام 1965 وبصورة أكثر وضوحاً في كتابه A System of Political Life Analysis الصادر عام 1965، والذي يرى فيه إيستون وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة والمركبة، والنظر إليها تحليلياً على أساس آلي منطقي على أنَّها مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين بيئته من ناحية أُخرى[100].

و وفقاً لاقتراب تحليل النظم، تميل المجتمعات والجماعات إلى أن تكون كيانات مستمرة نسبياً تعمل في إطار بيئة أشمل. هذه الكيانات يمكن نعتها بصفة النظام نظراً لأنَّها تُمثل مجموعة من العناصر أو المتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، والتي يمكن تحديدها وقياسها. كما أن لهذه الكيانات أيضاً حدود مميزة تفصلها عن بيئتها فضلاً عن أنَّ كل منها يميل إلى الحفاظ على ذاته من خلال مجموعة من

---

[99] محمد طه بدوي، **النظرية السياسية المعاصرة**، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، ب ت ن، ص 244.

[100] David Easton. **Analyse du System Politique**. Armond Colin. Paris. 1974. P23.

العمليات المختلفة، خاصة عندما يتعرض للاضطراب سواء من داخل أو خارج حدوده مع بيئته الأوسع.

يؤكد ايستون أنَّ فكرة النظام كإطار تحليلي، بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية، تُمثِّل نقطة بداية حقيقية في تطوير الدراسات السياسية. هذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صوره كما يراه ايستون لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسيَّة نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع. تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية، أي بين المدخلات والمخرجات.

يستند هذا الاقتراب على نظرية عامة تقدم لعلماء السياسة إطارا محدوداً لكنه مفيد للتحليل. وقد اكتسب هذا الاقتراب الشهرة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين وبقي اقتراباً ضمنياً في عدد من الطرق الأخرى لتفسير السياسية. أما جوهر نظرية النظم فهو أن سياسة أي بلد يمكن تصورها بواسطة التفاعل بين البيئة المجتمعية والنسق السياسي المجرد الذي يحول المطالب والدعم إلى مخرجات منتجاً استقراراً كاملاً أو اتزاناً، وقد وضع ديفيد ايستن الخطوط العريضة لأول نظرية انساق شاملة في علم السياسة، وتتطلب دراسة الأنساق البحث عن عمليات دائرية تحكم البناءات السياسية.

و طبقاً لايستن فإنه من المفيد أن ننظر للسياسة كنسق من العمليات والعلاقات بين عمليات التحويل والبيئة التي تعمل فيها.[101]

وينظر إلى الحياة السياسية كسلوك إنساني يعمل ضمن البيئة ويستجيب لها، وبالتالي يمكننا دراسة البناءات والوظائف السياسية في علاقتها مع كل الظروف.

---

[101] لمى خالد بن يوسف، **علم السياسة: المقاربات المنهجية(نظريات تحليل النظم)**،منتديات الحوار الجامعية السياسية، أكتوبر 2010.

والافتراض الرئيس لتحليل الانساق هو أن الحكومات هي مركز الانساق السياسية التي تتضمن ثلاث مراحل من العلم، تؤثر البيئة على النسق السياسي من خلال تقديم مطالب متعددة للنسق فضلاً عن توفيرها للدعم الأساسي له. وهذه المطالب يمكن أن تشمل مساكن أفضل أو خدمات صحية أو خفضاً للضرائب، أما الدعم فيتضمن أشياء غير محسوسة مثلاً "حب الوطن" أو الوطنية. وهذه هي المدخلات وفقاً لنموذج ايستن.

وفي المرحلة الثانية، تقوم الأحزاب السياسية أو غيرها من المؤسسات بتجميع المطالب وصياغتها في صورة برامج. وأخيراً يقوم النسق السياسي، الذي يشمل السياسيون، والبيروقراطيون، والتنفيذيون، والمشرعون،والمحاكم،بصناعة استجابات سلطوية. وتكون هذه الاستجابات السلطوية في صورة قرارات، قوانين وغيرها من التصرفات "كمخرجات" والتي بدورها تعود إلى البيئة "كتغذية استرجاعية". ويتم التفاعل بين أجزاء النسق السياسي بمثل ما يحدث في نسق الدورة الدموية للجسم.[102]

ثانيا: المفاهيم الأساسية لاقتراب التحليل النظمي:

لعلنا لا نكون مبالغين إذا قلنا أن أهم سمة شكلية يمكن ملاحظتها على اقتراب التحليل النظمي هو كثرة المفاهيم المستخدمة في التحليل ويعلل **إيستون** ذلك بالإشارة إلى أنَّه كان من الصعوبة بمكان الوصول إلى نظرية عامة وشاملة،[103] فإنه يمكن الاستعاضة عن ذلك بتطوير مجموعة مترابطة منطقياً من المفاهيم في إطار متكامل وعلى درجة عالية من التجريد تُمَكِّن من القيام بالتحليل وتوجيه الإهتمام نحو المحددات الرئيسية للسلوك السياسي، كل ذلك انطلاقاً من أنَّ المفاهيم تشير إلى

[102] المرجع نفسه.
[103] الموسوعة السياسية، مرجع سبق ذكره.

متغيرات من واقع الحياة السياسية. وأهم هذه المفاهيم هي: النظام، البيئة، الحدود، المخرجات، التحويل، التغذية الاسترجاعية وفيما يلي نبذة عن كل هذه المفاهيم[104]:

-النظام : يُمثل النظام عند **ايستون** وحدة التحليل الرئيسية في اقتراب التحليل النظمي، ويُعَرَفْ النظام بصفة عامة بأنَّه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أنَّ التغير في أحد العناصر المُكَوِّنَة للنظام يؤثر في بقية العناصر فالنظام يتمتع بنوع من الاعتماد المتبادل بين مكوناته، وله حدود تفصله عن النظم الأُخرى ، وله محيط أو بيئة يتحرك بها.

-وعملية التحليل التي تتم داخل النظام هي عملية تعريف وتقييم للأجزاء التي يتكون منها الكل بهدف إدراك هذه الأجزاء كمكونات لكل مركب مع محاولة معرفة الضوابط التي تربط علاقاتها ببعضها البعض من جهة، والقوانين التي تحكم حركة وتطور الكل المركب من جهة أخرى. وعلى ذلك يُعَرَّف النظام السياسي بأنه مجموعة من التفاعلات السياسية التي تحدث داخل أي مجتمع والتي يتم بمقتضاها صنع السياسات العامة. ويتكون النظام السياسي من أربعة عناصر أساسية هي: المدخلات، التحويل، المخرجات، والتغذية العكسية / الاسترجاعية.

-البيئة: يشير مفهوم البيئة لدى ايستون بصفة أساسية إلى كل ما هو خارج حدود النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته. ولما كانت فكرة النظام السياسي لا تعدو أن تكون فكرة تحليلة، فإن الفصل التعسفي بين النظام السياسي والأنظمة الاجتماعية الأخرى لا وجود له، بما يعنيه ذلك من أن النظام السياسي يتأثر ببيئته من خلال مجموعة المدخلات ويؤثر عليها من خلال مجموعة المخرجات، وهو ما سوف يتم توضيحه بعد قليل[105].

---

[104] جان ماري دانكان، **علم السياسية**، تر: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997، ص ص 142 - 143.

[105] عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، الكتاب الأول، مكتبة الآداب، القاهرة، ص 158.

-الحدود: لم يوجد النظام السياسي في فراغ قط، بل في إطار بيئة، كان لابد من الفصل التحليلي بين النظام السياسي وبيئته بوضع نقاط تصورية توضح مناطق انتهاء الأنظمة الأُخرى وبدء حدود النظام السياسي. وبعبارة أُخرى، هناك حدود للنظام السياسي - يمكن تمييزها تحليلياً - تفصله عن المحيط أو البيئة بمختلف جوانبها، وإن كان هذا لا يعني إلغاء علاقات التأثير بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية..الخ التي تتم عبر الحدود.

ويضيف **الموند وباول** في إطار تطويرهما لإقتراب تحليل النظم ليتلائم ودراسة المجتمعات الجديدة حديثة العهد بالاستقلال إلى أن الحدود بين النظام السياسي وبيئته تختلف من مجتمع إلى آخر، وتتأثر في ذلك بالأوضاع والقيم الاجتماعية والثقافية السائدة.

-المدخلات : تشمل مدخلات النظام السياسي وفقاً لاقتراب التحليل النظمي على كل ما يتلقاه هذا النظام من بيئته. ويلاحظ أنَّ هناك ثمة اختلافات حول هذه المدخلات .فطبقاً لرأي ايستون تشتمل مدخلات النظام السياسي على عنصرين رئيسيين فقط هما المطالب والتأييد. تشير الأولى إلى الرغبات الاجتماعية، خاصة تلك المتعلقة منها بكيفية توزيع القيم وتحقيق أهداف المجتمع، وهي في رأيه قد تكون عامة كما قد تكون محددة. وقد يكون التعبير عنها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتشير الثانية إلى الإتجاهات والمواقف سواء المؤيد منها أو المعارض للنظام[106].

وتجدر الإشارة إلي أن **الموند وباول** في إطار دراستهما للبلدان النامية قد ميزا بين أربعة وظائف رئيسية للنظام السياسي على مستوى المدخلات هي:

-وظيفة التنشئة السياسية والتجنيد السياسي: وهي العملية التي من خلالها يتم نقل ثقافة المجتمع عبر الأجيال من جيل إلى جيل آخر، ويتم ذلك بواسطة العديد من

---

[106] محمد طه بدوي، **مفهوم التكامل السياسي بين الانتظام والتنظيم**، مجلة كلية التجارة، جامعة الرياض، العدد: 04، 1976، ص 247.

المؤسسات المجتمعية كالأسرة، والمدرسة، ودور العبادة، وأدوات الإعلام الجماهيري.. الخ، أما وظيفة التجنيد السياسي، وهي وظيفة مرتبطة بالتنشئة السياسية، مهمتها إسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد بعد إكسابهم الخبرات والمهارات اللازمة للاطلاع بها، وتتم هذه الوظيفة عن طريق مؤسسات سياسية كالأحزاب والنقابات.

-وظيفة التعبير عن المصالح: حيث تقوم الجماعات المختلفة داخل النظام بالعتبير عن مصالحها، ويفترض أن يتم ذلك من خلال القنوات الشرعية للتعبير عن المطالب، إلا أنه كثيراً ما يتم التعبير عن هذه المصالح من خلال القنوات غير الشرعية، وغالباً ما يتم ذلك باستخدام العنف الأمر الذي لا شك يؤثر على استقلال النظام.

-وظيفة تجميع المصالح: ويقصد بها بلورة المطالب والموالفة بينها لتقدم في شكل مقترحات تعرض على صانعي القرار. وبديهي أنَّ وجود أبنية تقوم بتجميع المصالح كالأحزاب يخفف الكثير من العبء على صانعي القرار، وبالتالي يزيد من القدرة الاستجابة للنظام السياسي.

-وظيفة الاتصال السياسي: وهي وظيفة تقوم بها أجهزة الإعلام وجماعات الضغط والمصالح، وتلعب دوراً في توفير الاتصال الفعال الذي يتيح للنظام السياسي القيام بوظائفه المختلفة بصورة أيسر. وتجدر الإشارة في هذا المقام أيضاً إلى أن **ويليام متشل** قد أضاف في عام 1962 في إطار تطويره لنموذج ايستون عنصراً ثالثاً إلى عنصري المدخلات السابق الإشارة إليها، وهو عنصر الموارد بمختلف أشكالها والحقيقة أنَّ هذا العنصر يمثل إضافة حقيقية لافتقاد نموذج ايستون له.

-المخرجات: عرَّفها ايستون بأنها مجموعة القرارات والأفعال والتصرفات التي يقوم بها النظام وتكون لها الصفة الإلزامية، ويتم بمقتضاها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع. وبنفس الصورة وعلى غرار تقسيم المدخلات إلى مجموعة من الوظائف كما

سبقت الإشارة، ميز الموند وباول بين ثلاثة وظائف رئيسية على مستوى المخرجات وهي: [107]

وظيفة صنع القواعد: بما يعنيه ذلك من خلال وضع السياسات وإتخاذ القرارت، ويتم ذلك من خلال السلطة التشريعية بالأساس.

-وظيفة تنفيذ القواعد: بما يعنيه ذلك تطبيق القواعد ولقرارت، ويتم ذلك بواسطة السلطة التنفيذية والجهاز الإداري.

-وظيفة التقاضي حول القواعد: بما يتطلبه ذلك من إصدار الأحكام القضائية الملزمة في حالة التنازع حول القواعد[108].

المحطات الأساسية التي مرت بها نظرية النظم عند "إيستون

مرت نظرية تحليل النظم لعالم السياسة الأمريكي "دافيد إيستون" بثلاث مراحل أساسية نورها فيما يلي:

المرحلة الأولى

هي مرحلة التحضير، والتي اشتب فيها "إيستون" مع مناهج البحث في العلوم السياسية وسعى من خلالها إلى تطوير موقفه، واتسمت فيها كتاباته بعدد من السمات على النحو التالي[109]:

---

[107] محمد طه بدوي، **مفهوم التكامل السياسي بين الانتظام والتنظيم**، مجلة كلية التجارة، جامعة الرياض، العدد: 04، 1976، ص 247.

[108] شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص ص 131- 139.

[109] مي مجيب، **إعادة قراءة "إيستون": قدرة نظرية تحليل النظم على التجدد**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة،2021.

1-عمد "إيستون" إلى استخدام اللغة التي تؤكد دائما على وجود أزمة اجتماعية ومعرفية ينبغي التصدي لها رابطًا بين أزمات العلم وأزمة الحداثة والمجتمعات الليبرالية التي تواجه تناقضا بين افتراضات الليبرالية وواقعها.

2- كان "إيستون" على درجة عالية من الثقة في قدرة الإنسان- مسلحا بالعلم- على تجاوز هذه الأزمة

2- أما السمة المنهاجية، فتكمن في البحث المستمر عن نظرية سياسية كبرى، بحيث اختلف مع معاصريه في البحث في إمكانية تطوير نظرية سياسية، ورأى أن هي حجر العثرة أمام تقدم علم السياسة، لسياسية.

3- أما بالنظر إلى طبيعة علم السياسة: هل هو علم تطبيقي- أي يقوم على تطبيق ما وصلت إليه العلوم الأخرى؟ أم أنه حقل اصلاحي؟ ومن هنا السؤال هل هو علم يقوم على انتاج النظرية المعيارية أم السببية؟ ومبتدأ موقف "إيستون" أن كلاهما لا يمكن فصله، على الرغم من أنه غير هذا الموقف لاحقا، وهو ما نجم عنه إخفاقان، أولهما الفشل في بيان كيف يمكن للنظرية السببية أن تندمج مع نظيرتها المعيارية، والثاني أن "إيستون" نفسه تجاهل المعيارية في أعماله

المرحلة الثانية

و هي مرحلة البناء، التي قدم فيها بناءه النظري الذي عرف باسم "تحليل النظم"[110]، وهنا ركزت أعمال "إيستون" على التحولات التي شهدها علم السياسة واختفاء الحديث عن "الأزمة الاجتماعية"، وتراجعه عن موقفه المعادي للنظرية المعيارية،وقد حدد "إيستون" أربعة أركان في البناء المفاهيمي تتلخص فيما يلي:

1-مفهوم النظام حيث يتم تعريف الحياة السياسية باعتبارها نظاما سلوكي.

[110] مي مجيب، مرجع سبق ذكره

2- مفهوم البيئة، حيث ينفصل النظام عن البيئة التي يأتي فيها؛ ولكنه في الوقت ذاته يظل متأثرا بها.

3- مفهوم الاستجابة، حيث يتم تفسير التغيرات في البنى والعمليات باعتبارها استجابة من النظام للضغوط التي تتدفق من البيئة الخارجية ومن المصادر الداخلية.

4- مفهوم التغذية الرجعية، حيث يتم تفسير قدرة النظام على البقاء والاستمرار باعتبارها دالة في وجود وطبيعة المعلومات التي تعود لصانعي القرار.

صحيح أن "إيستون" اعتبر النظام وحدة التحليل الأساسية، ولكنه عرّف النظام باعتباره التفاعلات التي تتم بين مكونات النظام. بعبارة أخرى، يمكن اعتبار "التفاعلات" هي وحدة التحليل الأساسية في نظرية "إيستون"، والتي يمكن الاستدلال عليها من السلوك الملاحظ للأفراد. ونظرا لأن "إيستون" اعتبر أن "كل شيء يرتبط بكل شيء" وأن الظاهرة السياسية ما هي إلا نمط من الاتساق والتشابك بين المكونات، فإن نظرية النظم هي أحد مشتقات الفلسفة الهيجلية كما ظهرت في كتاب The political System (1953)، إلا أن "إيستون" قد تحول من الهيجلية إلى فلسفة "ديفيد هيوم" Humean Philosophy في كتاب "إطار لتحليل الحياة السياسية"، حيث ارتبطت عنده الظاهرة السياسية بما يدركه العقل لا بالعناصر المكونة.[111]

المرحلة الثالثة

و هي مرحلة إعادة التقييم عند "إيستون": وهي المرحلة التي قدم فيها تقييمه للحركة السلوكية في العلوم السياسية، والتي دشنها خطابه الرئاسي أمام الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية 1969،ولعل السمة الأساسية التي تتسم بها هذه المرحلة هي عودة "إيستون" إلى مواقفه التي كان يؤمن بها في مرحلة التحضير، وعدوله عن بعض ما

[111] مي مجيب، مرجع سبق ذكره.

طوره في مرحلة البناء؛ لاسيما في علاقة القيم بالنظرية السياسية. كما عادت مفردات "الأزمة" إلى قاموس "إيستون"، حيث ذكر أن الأزمة التي تعاني منها العلوم السياسية ويعاني منها المجتمع هي ما أدت إلى ظهور "ما بعد السلوكية". لقد حاول "إيستون" في خطابه الرئاسي أن يقدم خطوات لمواطبة الثورة ما بعد السلوكية في العلوم السياسية من خلال ثلاث خطوات:

أ- التركيز على الأبحاث التطبيقية.

ب- الاهتمام بالقيم التي يتأسس عليها البحث العلمي ؛ لأن غياب مثل هذه القيم هو ما جعل علم السياسة عاجزًا عن التنبؤ بالأزمات التي مر بها المجتمع.

ج- البحث في أشكال النظم السياسية المثلي للتعامل مع المجتمعات في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية والثورة السيبرانية.[112]

ثالثا: الافتراضات الأساسية التي يرتكز عليها الاقتراب:

يرتكز اقتراب تحليل النظم كما قدمه ايستون على مجموعة من الافتراضات لعل أهمَّها:

-العملية السياسية عملية آلية ديناميكية: يفترض اقتراب التحليل النظمي أنَّ التفاعلات السياسية بين مكونات النظام المختلفة وبعضها البعض، وبينها وبين معطيات البيئة المحيطة تتم بصورة آلية ديناميكية. هذه الآلية والديناميكية تحكم عملية تحليل النظام السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام بأنظمته الفرعية والبيئة بأنظمتها المختلفة[113].

-النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى: نقطة البداية في التحليل لدى ايستون تفترض أنَّ التفاعلات السياسية في إطار النظام السياسي تتم استجابة

---

[112] مي مجيب، مرجع سبق ذكره.

[113] فيصل الرعشي،**إقتراب تحليل النظم- الإقتراب النسقي**، الموسوعة السياسية،2017/11/17.

للتأثيرات البيئية. النظام السياسي بطبيعته كنظام اجتماعي قد فصل تحليلياً عن الأنظمة الاجتماعية الأخرى المشكلة للبيئة، أنَّ ما يجعل تحديد هذه البيئة بمختلف مكوناتها أمر هام وحيوي هو الافتراض الذي ينظر إلى الحياة السياسية على أنها تشكل نظام مفتوح عرضة للتأثر بالبيئة المحيطة، وإن كان هو الآخر يؤثر فيها بدوره وطالما أن الحياة السياسية تُفهم على أنَّها نظام مفتوح، فإنَّ المطالب - كما يرى ايستون - تقدم لنا أحد المفاتيح الرئيسية لفهم الطرق التي من خلالها تحدث البيئة الكلية انطباعها على عمليات النظام وعلى مخرجاته.

-النظام يقوم بمجموعة من الوظائف لا بُدَّ منها لاستمراره: إنَّ ما يعطي قيمة للدراسة التحليلة للحياة السياسية كنظام سلوكي كما ينظر إليه اقتراب تحليل هو التساؤل الذي يثور حول كيف أنَّ الأنظمة السياسية تستمر في عالم يتضمن عناصر التغير كما يتضمن عناصر الاستقرار. يقول **ايستون** أنَّ محاولة الإجابة على هذا التساؤل كشفت ما أسماه "دور حياة الأنظمة السياسية"، والتي تتبلور حول مجموعة من الوظائف الهامة والحيوية التي بدونها لا يستطيع أي نظام سياسي أن يستمر وأن يحافظ على بقاؤه[114].

-البيئة تفرض على النظام ضغوطاً: على الرغم من أن البيئة بمختلف جوانبها تمثل مشكلة تحليلية خطيرة، إلا أنَّ ايستون أكدَّ على أنَّه يمكن إلى حد كبير تبسيط الأمور فيما يتعلق بتحليل أثر البيئة إذا ما تم تركيز الاهتمام حول مجموعة من المدخلات، التي يمكن استخدامها كمؤشرات تلخص المؤثرات الأكثر أهمية من حيث مدى إسهامها في خلق التوتر والضغوط التي تعبر الحدود من البيئة إلى داخل النظام السياسي بالتركيز على مدخلين رئيسيين وهما: المطالب والتأييد. والمطالب تفرض على النظام السياسي ضغوطاً لا بدل له من أن يستجيب لها بصورة

---

[114] فيصل المرعشي، **اقتراب تحليل النظم- الاقتراب النسقي**، الموسوعة السياسية، على الرابط التالي:
https//bitly.ws/35yq

أو بأخرى. ويرجع ذلك إلى أنَّ عدم إشباع المطالب والرغبات الجماهيرية يترتب عليه تزايد الإحساس بعدم الرضى عن النظام السياسي، من ثم يقل الدعم والتأييد له.

في حين أنَّ الضغوط كمفهوم تشير إلى التأثيرات القادمة من البيئة نحو النظام. وإن كان ايستون يرى أنَّه ليست كل هذه التأثيرات البيئية تمثل توتراً وضغوطاً على النظام. فبعضها قد يلعب دوراً إيجابياً في استمرار النظام، بينما بعضها الآخر قد يكون محايداً فيما يتعلق بإحداث التوترات والضغوط، إلا أنَّ الغالبية من هذه التأثيرات يتوقع أن تعمل في إتجاه إحداث التوترات والضغوط على النظام.

-النظام **السياسي نظام تَكَيُّفِي:** يعتقد ايستون أنَّ القدرة الحقيقية لبعض الأنظمة على الاستقرار والبقاء رغم الضغوط والتوترات غير العادية التي تتعرض لها من بيئاتها يحمل على الاعتقاد بحقيقة أن هذه الأنظمة تمتلك بالضرورة مقدرات للأستجابة في مواجهة هذه الضغوط والتوترات وعليه، فهو يفترض أن النظام الساسي هو نظام تكيفي ويقوم في الواقع بأكثر من مجرد رد الفعل بصورة سلبية للتأثيرات البيئية.

رابعا: العلاقات الأساسية التي يطرحها الاقتراب:

يطرح اقتراب التحليل النظمي مجموعة من العلاقات الأساسية بين العناصر أو المتغيرات التي يتكون منها النظام السياسي من ناحية. وبينها وبين البيئة الخارجية المحيطة عبر الحدود التي تفصله عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى من ناحية أخرى[115].

يذهب ايستون إلى أنه ما أن يوجد النظام السياسي بحدوده وأنظمته الفرعية حتى نجد أن هناك مجموعة من العلاقات القائمة بين الأنظمة المختلفة باعتبار أنها أنظمة مفتوحة تتعرض لتأثيرات من بعضها البعض. فالواقع أنه ليست هناك ثمة أنظمة اجتماعية - وبينها الأنظمة السياسية بالطبع - يمكن أن تكون معزولة تماماً عن البيئة

[115] فيصل المرعشي، **اقتراب تحليل النظم- الاقتراب النسقي**، الموسوعة السياسية، على الرابط التالي:
https//bitly.ws/35yq

المحيطة وعلى ذلك فإن التحليل النظمي يجب أن يُركِّز جُلَّ اهتمامه على دراسة العلاقات عبر الحدود بين الأنظمة وبين المدخلات والمخرجات. وعلى الرغم من أنه ليس هناك اتفاق بين دارسي السياسة حول التسميات المتعلقة بالمفاهيم في هذا الخصوص، إذ كما سبق ورأينا أنَّ ايستون يرى مدخلات النظام السياسي من البيئة بمختلف أنظمتها الرئيسية والفرعية تتمثل فقط في المطالب والتأييد، باعتبارهما المؤشرين الرئيسيين للنظرية التي تؤثر بها العوامل البيئية في تشكيل وإعادة تشكيل عمليات النظام السياسي، كما يرى **الموند** و**كولمان** مزيداً من التحديد لهذه المدخلات، على النحو السابق المشار إليه، كما يضيف **ميتشل** عنصر الموارد كعنصر ثالث.

وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم المتعددة تتفاوت إلا أنها تتشابه إلى حد كبير من حيث مدلولاتها بخصوص ما يتم تبادله وانتقاله عبر الحدود بين النظام السياسي بأنظمته الفرعية ومختلف الأنظمة البيئية الأخرى. فعندما يشير **ايستون** أو **الموند** أو **ميتشل** إلى المطالب أو التعبير عن المصالح أو تجميعها، فإنهم يشيرون إلى ظاهرة إمبريقية تتعلق بما يلي: من يطلب؟ ماذا يطلب؟ مِن مَن يطلب؟ كيف يطلب؟ متى يطلب؟ وبأي النتائج على المشاركين وعلى النظام؟

ولكي يوضح **ايستون** عملية تنظيم المصالح المختلفة، اقترح بناء نموذج لمسارات هذه المطالب اللحظة الأولى لدخولها النظام السياسي مروراً بمسارها نحو نقطة الخروج كسياسات وقرارات ملزمة، وعلى الرغم من اعتراف **ايستون** بأن التحليل النهائي لكل نظام سيكون فريداً، كما أن مسار المطالب سيكون فريداً أيضاً، إلا أنَّه يرى مع ذلك إمكانية التجريد في إطار التعددية في الواقع لنموذج نمطي لشبكة المطالب في كل الأنظمة السياسية منذ اللحظة التي تولد فيها المطالب في شكل رغبة أو شعور أو حاجة غامضة إلى اللحظة التي تجد فيها طريقها في النهاية عند مواضع مختلفة من القرارات السياسية. أطلق **ايستون** على هذا النموذج **(نموذج تدفق المطالب)** .

خامسا: الانتقادات الموجهة إلى اقتراب تحليل النظم:

بعد العرض السابق للجوانب الإيجابية التي أضافها اقتراب تحليل النظم إلى حقل الدراسات السياسية، تجدر الإشارة في النهاية إلى أهم الانتقادات التي تعرض لها الاقتراب ولعلَّ أول الانتقادات التي وُجِّهَتْ إلى اقتراب تحليل النظم في الدراسات السياسيّة كما قدمه **ايستون** هو المحافظة والتحيُّز للوضع القائم، فالاقتراب يعطي اهتمام مبالغ فيه للاستقرار كقيمة عليا تسيطر على سلوك النظام حتى وإن كان الاستقرار المقصود لا يفترض الجمود، بل يفترض التغيير المنظم الذي يطرأ على البيئة أو النظام أو كليهما استجابة إلى المطالب إلا أنَّه لا يتضمن التغيير الثوري بما يعنيه ذلك من تحول جذري شامل للنظام السياسي، وهو الأمر الذي لا موضع له في اقتراب النظم.

كما أنَّ الاقتراب جعل من استمرار النظام والأمر الواقع في حد ذاته هدف له وأعطى جُلَّ اهتمامه وتركيزه بالبحث عن مقومات استمرار النظام وتدعيمه وليس عن عوامل تغييره وتطويره. بعبارة أُخرى يكشف عن عناصر الاستمرارية والاستقرار في النظام، دون أن يستطيع تفسير كيف ولماذا يتطور النظام من وضع إلى آخر بصورة دقيقة. وهنا يوجه البعض انتقادا إلى الاقتراب باعتبار أنَّ أغلب الدراسات التي اتبعته انتهت إلى نتائج محافظة أو مؤيدة للأمر الواقع.

عدم ملائمة البحوث التجربية حيث تحديد الحدود والمتغيرات في النظام أمر صعب ,مما يجعل من الصعب صياغة مفاهيم عملية وبحوث تجريبية .حتى يوجد قصور في وضع مفهوم عملي للتوازن .وصعوبة وضع فروض تقبل الإختبار ‘‘المدخلات تؤثر في المخرجات ‘‘ولكن يشوب هذا الفرض الغموض والركاكة.

-النموذج النظمي المتطور الذي قدمه وليام باورز انطلق من نقد أطروحة دايفد أستون فيما يتعلق بنموذج المدخلات-المخرجات ,فكان يرى أيستون عملية التحويل عملية

محايدة كون النظام يستقبل المدخلات من البيئة ويحولها دون تدخل، ولكن باورز برى أن عملية التحويل ليست يهذة الحيادية ,فالنظام السياسي لة أهداف يسعى إلى تحقيقها ومن ثم قد تشكل هذة الأهداف مدخلات للنظام ويمكن أن يحدث تضارب بين مدخلات النظام ومدخلات بيئته وعلى النظام أن يوفق بينهم أو يغلب مطالبه[116].

هناك أيضاً انتقاد آخر يُوجه إلى اقتراب تحليل النظم كما صاغه **إيستون** يتمثل في التناول السريع والمبهم للعملية التحويلية. هذه العملية تتمثل في مجموعة الأنشطة والتفاعلات الداخلية التي يقوم بها النظام والتي بمقتضاها تتحول مدخلات النظام إلى مخرجات. اكتفى **ايستون** بالإشارة إلي أن هذه العملية التحويلية تحدث داخل النظام دون أن يذكر لنا بوضوح الأبنية التي تقوم بها وكيفية القيام بها. ومع ذلك يمكن القول أو وظائف النظام على مستوى المخرجات كما صاغها **الموند** و**باول** تتدارك ذلك بعض الشيء[117].

ثانيا: الإقتراب المؤسسي

ارتبط تطور التحليل السياسي بتطور طرق البحث من مرحلة إلى أخرى، فانتقل من المرحلة التقليدية التي تميز فيها البحث بطرق ووحدات تحليل أضفت عليه الطابع الشكلي التأملي الوصفي غير المقارن إلى المرحلة الحديثة والتي تميز فيها البحث بفصل الواقع عن القيم الموضوعية واستعمال المناهج الكمية والكيفية واستعمال النظريات والاقترابات التي تستعمل كإطار لتصنيف و تحليل عدد كبير من المعلومات حول مختلف النظم السياسية؛ فالاقتراب هو وسيط بين الباحث وبين الظواهر المختلفة تعين على تفسيرها استناداً إلى المتغيرات أو المتغير الذي نرى أنه يملك قدرة تفسيرية

---

[116] رحاب وائل السيد، **نظرية النظم لدافيد إستن و حالة تطبيقية للواقع الإفريقي**، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا-برلين، أوت 2021.

[117] وهيبة دالع، مطبوعة جامعية بعنوان: **منهجية البحث في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر 3، 2020، ص 102.

أكثر من غيره، و عليه سنتناول في بحثنا هذا الاقتراب المؤسسي الذي هو أحد أهم الاقترابات التي حللت الظواهر المختلفة .

تعريف الاقتراب المؤسسي:

يقصد الاقتراب المؤسسي مجمل النظريات في حقل السياسة المقارنة وفي العلوم السياسية بصفة عامة والتي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات والمخرجات السياسية، على اعتبار أن المؤسسات تمثل تغيرا مستقلا يؤثر على تحديد من هم الفاعلون الذين يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية، تحدد نمط الاستراتيجيات التي ينتجونها تؤثر على الخيارات و المعتقدات التي يتبنونها حول الممكن و المرغوب فيه.

مراحل تطور الاقتراب المؤسسي

ظهر الاقتراب المؤسسي كرد فعل على الاقتراب التاريخي والقانوني، حيث أدرك العديد من علماء السياسة أن الظاهرة السياسية هي أكثر من مجرد الأبعاد القانونية والدستورية ومن ثم أصبح الاهتمام منصبا على دراسة الحقائق السياسية كما تركز الدراسة في هذا الاقتراب على المؤسسة كوحدة للتحليل، وقد مر هذا الاقتراب بمرحلتين هما[118]:

المرحلة التقليدية: هي المرحلة التي كان الاهتمام فيها منصبا على الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وكانت الدراسة تطبع بالطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية، وتغلب فيه النظرة الوصفية والتاريخية والدستورية، ويتجاهل هذا الاقتراب عموما السلوك السياسي والسياق الاجتماعي والأيديولوجية التي تتحرك فيها المؤسسات، كما يتجاهل الفاعلين غير الرسميين

[118] محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

كالطبقات الاجتماعية والقوة السياسية، وظلت هذه المرحلة حتى بلوغ المدرسة السلوكية.

-المرحلة الحديثة: هي المرحلة التي انبعثت فيها المؤسسة الحديثة أو التاريخية، ولئن ظهرت بعض بذورها في أواسط الستينات على يد العالم السياسي الأمريكي صمويل هنتغتون، وذلك في كتابه الشهير النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة إلاّ أن عودة المؤسسة الحديثة برزت جليا في الثمانينات حيث تم التركيز على المؤسسات غير الرسمية، وبالسلوك الاجتماعي والسياق الاقتصادي والأيديولوجي الذي يتحرك فيه الأفراد، وتم تفادي الدراسات القانونية.

خصائص الاقتراب المؤسسي:

للاقتراب المؤسسي بشقيه التقليدي والحديث خصائص عديدة نطرح من بينها ما يلي[119]:

-تحليل الظاهرة السياسية بشكل عميق و من مختلف الجوانب.

-تصنيف معنى ووظائف المؤسسة.

-الاهتمام بالتحليل القيمي للمؤسسات.

-الاهتمام بالجانب الرسمي وغير الرسمي للمؤسسات.

-غلبة الطابع المؤسسي القانوني.

-التصنيف الشديد في إطار المقارنة والاقتصار على النظم الغربية في أوروبا (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية).

-الاهتمام بتطور المؤسسات عبر التاريخ.

-اعتبار المؤسسة وحدة أساسية للتحليل.

---

[119] وهيبة دالع، مرجع سبق ذكره، ص ص 94- 95.

-القدرة على دراسة المؤسسة كوحدة واحدة أو مجزأة إلى عدة وحدات.

معايير قياس الاقتراب المؤسسي:

لقد تعددت الدراسات التي تناولت المؤسسات والأطر النظرية والتحليلية التي يستخدمها الباحثون فقد اهتم هنتغتون بدراسة المؤسسات وأبعادها وأنماطها وآثارها ووضع مقاييس تعتمد على مؤشرات معينة لتحديد تلك الأنماط والمستويات، حيث حدد أربعة مقاييس لقياس مستوى المؤسسة وهذه المعايير هي[120]:

1- التكيف: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستجابة على التأثيرات الداخلية والخارجية و مواجهتها من خلال ترتيبات معينة كإحداث تغييرات في الأشخاص أو الوظائف، و تقاس هذه القدرة باستخدام المؤشرات التالية:

-العمر الزمني: فكلما كان عمر المؤسسة طويلا كانت أقدر على التكيف والعكس صحيح، بل أن المؤسسة الأكثر رسوخا في القدم هي أكثر تأثيرا وبشكل إيجابي في تعزيز كل من أداء الدولة واستقرارها.

-العمر الجيلي: ويتعلق بالتغيرات في القيادة العليا للمؤسسة ومدى تعبيرها عن التغير الجيلي، أي هل انتقلت القيادة سلمياً من جيل إلى جيل، فالمؤسسة التي يتم فيها الانتقال وفقا لقواعد مقررة وبشكل هادئ وسلمي هي أقدر على التكيف من المؤسسة التي تتم فيها عملية الانتقال للقيادة بصورة عنيفة ودموية، أو يحدث التغيير القيادي في إطار الجيل نفسه.

-التغير الوظيفي: هل تغير المؤسسة في مهامها الرئيسية؟ فالمؤسسة التي تغير من وظائفها أكث قدرة على التكيف من التي تعجز عن ذلك.

---

[120] صامويل هانتغتون، **النظام السياسي للمجتمعات المتغيرة**، تر: سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت، 1993، ص 21.

2- التعقيد: بمعنى أن تظم المؤسسات مجموعة من الوحدات المتخصصة وتقوم بمجموعة من الوظائف التي تكفل لها الاستمرار، ويقاس التعقيد بالمؤشرين التاليين:

-درجة تعدد وحدات المؤسسة و تنوعها

-درجة تعدد وظائف المؤسسة و تنوعها.

3- الاستقلالية: وتشير إلى مدى حرية المؤسسة في العمل وتقاس بـ:

-الميزانية: هل للمؤسسة ميزانية مستقلة، و هل لها حرية التصرف فيها أم لا؟، فكلما تمتعت المؤسسة باستقلالية كلما أمكن وصف النظام السياسي بأنه نظام مؤسسات، وفي المقابل كلما كان النظام السياسي من خلال مؤسساته تابعاً وخاضعاً لنفوذ فئات اجتماعية، عائلية، عشائرية...الخ، كلما أمكن الحكم عليه بأنه ينقصه الحكم الذاتي، وأنه يعكس ممارسة عالية من الفساد السياسي.

-شغل المناصب: إلى أي حد تتمتع المؤسسة بالاستقلال في تجنيد أعضائها؟.

4- التماسك :و يقصد به درجة الرضا والاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة، و يقاس بالمؤشرات التالية:مدى انتماء الأعضاء للمؤسسة.

مدى وجود خلافات داخل المؤسسة، و ما إذا كانت تتعلق بمبادئ المؤسسة و بأهدافها أو بقضايا هامشية[121].

مدى وجود أجنحة داخل المؤسسة.

[121] صاموئيل هانتينغتون، مرجع سبق ذكره، ص21.

و في نفس السياق دائما فإن المؤسسية إرتبطت بمفهوم الاستقرار والاستمرارية والاستقلال المؤسسي، وفي هذا السياق تأتي إسهامات صموئيل هانتجون، الذي يحدد أن مستوى التطور المؤسسي يعتمد على أربعة معايير هي[122]:

التكيف: يتحدد وفقًا لطول عمر المؤسسة، تغير القيادة فيها بما يسمح بإدخال عناصر ودماء جديدة، تغير الوظائف لتتكيف مع البيئة.

التعقيد:- تعدد المؤسسات والبنى الفرعية، الأهداف، الأدوار، والوظائف.

الاستقلال: عدم خضوع المؤسسة لتأثيرات أي جماعة خارجية تؤثر على أدائها لعملها.

التماسك المؤسسي:- يرتبط بالقدرة على حل الخلافات، طبيعة الخلافات وأسلوب إدارتها، وولاء الأعضاء للمؤسسة.

وفي السياق نفسه يطرح "بريبنتي" عناصر تتفق في العديد من جوانبها مع ما يقدمه هانتجتون؛ حيث يتحدث الأول عن الاستقلال المؤسسي، الاستقبال وإعادة التركيب، وكلاهما يرتبط بفكرة (التكيف)، الاتفاق، والكفاءة الداخلية، والتي ترتبط بفكرة التماسك المؤسسي.[123]

لكن (بريبنتي) يطرح فكرة تحقيق (التوازن) بين أهداف المؤسسة الخاصة والمصالح العامة، على أن تنجح المؤسسة في التكيف مع البيئة بما يمكنها من تحقيق أهدافها المستقلة، كذلك يطرح فكرة (التوافق وعدم التوافق) و(الأدوار)، ويشير إلى التوافق بين

---

[122] صامويل هانتغتون، **النظام السياسي للمجتمعات المتغيرة**، تر: سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت، 1993، ص 21.

[123] مركز رؤيا للبحوث و الدراسات، **مفهوم المؤسسية**، مقال متوفر على الرابط التالي:

/http/www. https://ruyaa.cc/Page/860

ما تقوم به المؤسسة على أرض الواقع وبين أهدافها المعلنة، وبين ما يقوم به الأفراد داخلة وبين الأدوار المحددة لهم سلفًا.

استخدامات الاقتراب المؤسسي

يقوم هذا الاقتراب على شرح و تفصيل وصفي للمؤسسة، ثم إجراء مقارنة بين المؤسسات من حيث التشابه والاختلاف، سواء داخل الدولة أو بين الدول من خلال التركيز على المحطات التالية[124]:

1- الهدف من تكوينها: هل تأسست بقصد تحقيق غرض عام أو من أجل تحقيق مكاسب خاصة، و هل القصد بها تحقيق الفاعلية في الأداء، أو لمجرد إضفاء شرعية زائفة.

2- مراحل تطورها: و ما هي العوامل التي كانت لها الأدوار الحاسمة و التأثيرات الكبيرة في شكل المؤسسة و أدائها، و هل التطور الذي لحق بالمؤسسة كان بفعل نضجها و تطورها الطبيعي، أو بسبب ثورة، أو بفعل عوامل اقتصادية و اجتماعية و ثقافية .

3- تجنيد الأعضاء في المؤسسة: الملاحظ أن عملية التجنيد تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتجنيد قد يتم عبر الانتخابات أو التعيين أو الجمع بينهما.

4- الوسائل التي تستخدمها المؤسسة من أجل الحفاظ على بقائها.

5- هياكل المؤسسة و أبنيتها أي مما يتكون هيكل المؤسسة.

6- علاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات.

7- اختصاصات المؤسسة حسب ما ينص عليه الدستور و القانون.

---

[124] محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 120- 121

8- الثقل النسبي للمؤسسات من حيث الأهمية و الفاعلية و القوة و التأثير.

9- التنظيم الداخلي للمؤسسة و توزيع الأدوار فيها.

10- وظائف المؤسسة و أهميتها.

11- المدى الزمني الذي تستطيع أن تمارس فيه المؤسسة عملها.

12- البناء الداخلي و الهيكل الخارجي للمؤسسة.

تقييم الاقتراب المؤسسي

يحتوي الاقتراب المؤسسي العديد من السلبيات و الايجابيات تتمثل فيما يلي[125]:

1- السلبيات:

أ- لا يقدم اقتراب منسق يسمح بالمقارنة.

ب- يخرج التخصص من العلوم السياسية إلى إدخال علم الاجتماع و التاريخ.

ج- عدم الربط بين المؤسسة و أعضائها حيث أن هذه العلاقة تكاملية و مجرد الفصل بينهما يعتبر تشويه للواقع.

د- عدم صلاحية هذا الاقتراب لدراسة نظم الحكم في المجتمعات البدائية التي تخلوا من المؤسسات السياسية الحديثة.

ه -أن الاقتراب المؤسسي يصف المؤسسات دون بيان أنماط التفاعل داخل كل مؤسسة على حدى.

2- الايجابيات:

[125] علي حازم هايل الطعاني، تطبيقات الاقتراب المؤسسي والاقتراب النسقي في دراسة التحليل السياسي، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديموقراطي العربي، المجلد 10، العدد 39، مارس 2024، ص 104.

أ- الاهتمام بالجانب الرسمي بالإضافة إلى الجانب غير الرسمي.

ب- الديناميكية بدلا من الثبات.

ج- التركيز على الجانب القيمي و قواعد السلوك داخل المؤسسات.

من خلال تطرقنا لهذا البحث حول الاقتراب المؤسسي الذي يعتبر أن المؤسسة هي الوحدة الأساسية للتحليل، حيث يستخدم في تحليل الدراسات السياسية وذلك بوصفه المؤسسات السياسية للدولة والهدف من تكوينها ومراحل تطورها، حيث أنه يولي أهمية كبيرة للأبنية والهياكل حيث يعتبر هذا الاقتراب أن المؤسسة تغير مستقل يشكل البنية السياسية ويؤثر فيها وأن لها دور كبير في البناء السياسي، وعموماً فإن الاقتراب المؤسسي يرى أن السياسة هي نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية.

ثالثا: التمايز السلطوي

يشير التمايز السلطوي إلى عملية تقسيم السلطة وتوزيعها داخل النظام السياسي أو الاجتماعي، بحيث يتم فصل الأدوار والوظائف السلطوية بين وحدات أو مؤسسات مختلفة، بدلاً من تركيزها في كيان واحد. هذه العملية تُعدّ من سمات الحداثة السياسية والتنظيم العقلاني.

في الفكر الكلاسيكي: يعد "مونتسكيو" في كتابه "روح القوانين" أول من صاغ فكرة **فصل السلطات** التشريعية، التنفيذية، القضائية كمبدأ أساسي للحكم الرشيد، وهو الشكل الأولي للتمايز السلطوي الأفقي[126].

---

[126] March, James G., and Johan P. Olsen. ***Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics***, 1989. P 112.

جون لوك أيضًا تحدث عن ضرورة الفصل بين السلطات لتحقيق الحرية ومنع الاستبداد.

في النظرية النسقية نيكلاس لومان:

يعتبر"لومان" التمايز السلطوي جزءًا من **التمايز الوظيفي للمجتمع الحديث،** حيث يتمايز النظام السياسي عن الأنظمة الأخرى من خلال "السلطة" كرمز تواصلي خاص به.

يرى أن التمايز السلطوي داخل النظام السياسي ضروري لضمان **الاستقرار البنيوي** وتحقيق وظائف النظام في التوجيه والضبط[127].

يُنظر إلى التمايز السلطوي باعتباره أحد المؤشرات الأساسية على **نضج النظام المؤسسي،** حيث تتمايز المؤسسات السلطوية وفقًا لاختصاصاتها، وتتفاعل فيما بينها وفق قواعد ثابتة.

يركّز هذا الاقتراب على كيفية تطور هذا التمايز بمرور الوقت، سواء من خلال القواعد الرسمية (الدستور، القوانين)، أو الأعراف السياسية.

الفرق بين التمايز السلطوي والتمايز الوظيفي:

-**التمايز الوظيفي** أوسع وأشمل، ويتعلق بتخصص النظم الاجتماعية في وظائف مختلفة (السياسة، الاقتصاد، القانون....)

[127] March, James G., and Johan P. Olsen. ***Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics***, 1989. P 112.

-أما **التمايز السلطوي** فهو جزء من التمايز الوظيفي، ويتعلق تحديداً بكيفية **توزيع السلطة** داخل النظام السياسي أو التنظيم الإداري[128].

أشكال التمايز السلطوي

-التمايز الأفقي:(Horizontal Differentiation)

الفصل بين الوظائف السياسية الأساسية:

-**السلطة التشريعية :**سنّ القوانين (مثل البرلمان)

-**السلطة التنفيذية :**تنفيذ السياسات(مثل الحكومة)

-**السلطة القضائية :**الفصل في النزاعات وتفسير القوانين (مثل المحاكم)

-التمايز العمودي:(Vertical Differentiation)

توزيع السلطة بين مستويات مختلفة من الحكم:

- **المستوى الوطني :**الحكومة المركزية.
- **المستوى الجهوي أو المحلي :**حكومات الأقاليم أو البلديات.

يظهر بوضوح في النظم **الفيدرالية** (كندا، ألمانيا) أو في بعض النظم اللامركزية.

-التمايز المؤسسي الداخلي:

يحصل داخل المؤسسة الواحدة:

---

[128] *Peters, B. Guy.* **Institutional Theory in Political Science: The 'New Institutionalism'**, *3rd edition, 2012. P 67.*

-مثلًا داخل البرلمان: وجود غرفتين (غرفة النواب وغرفة الشيوخ) مع صلاحيات مختلفة، أو في الحكومة:توزيع الوزارات وفق تخصصات قطاعية (تعليم، صحة،شؤون خارجية....)

وظائف التمايز السلطوي

-منع تركّز السلطة والحد من الاستبداد.

-ضمان الرقابة المتبادلة (Checks and Balances) بين السلطات.

-تحقيق الفعالية والكفاءة من خلال التخصص.

-تعزيز الشفافية والمساءلة.

-تحسين شرعية النظام السياسي عبر توزيع السلطة وفق قواعد واضحة.

-إدارة التعدد والتنوع المجتمعي في النظم اللامركزية أو التعددية.[129]

[129] *حليم بركات*، **البنية الاجتماعية في الوطن العربي**، *مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص 49.*

المحاضرة (07)
السياسات المقارنة

أهداف الدرس

- التحكم في المفاهيم (السياسات المقارنة-الحكومات المقارنة-النظم السياسية المقارنة)
- الوعي بالقضايا العالمية المعقدة
- تطوير الفكر النقدي و تجنب التعميمات غير المبررة

المحاور

1- تعريف السياسة المقارنة
2- تطور السياسة المقارنة
3- مجالات السياسة المقارنة
4- استراتيجيات المقارنة

تمهيد

تعد السياسة المقارنة أحد الفروع الأساسية في العلوم السياسية و تهتم بدراسة النظم السياسية المختلفة و تحليل أوجه التشابه و الإختلاف بينها و لا يقتصر هدف هذا الحقل المعرفي على مجرد وصف الأنظمة السياسية بل يتعداه إلى فهم أسباب و نتائج الظواهر السياسية.

أولا: تعريف السياسة المقارنة

يندرج حقل السياسة المقارنة ضمن فروع العلوم السياسية والذي يقوم بدراسة وتفسير وتحليل الظواهر السياسية داخل الأنساق السياسية التي تختلف باختلاف الأقطار الدولية وخصوصياتها السياسية. يعرفها Richard Curtis بأنها الانتظامات

والتشابهات والاختلافات في عمل المؤسسات والسلوكات السياسية[130]، فالهدف من السياسة المقارنة هو تنمية مهارات التحليل النقدي لدى الدارس للظواهر والأحداث السياسية وذلك بالتركيز على:[131]

أ. الأنظمة السياسية وتركيباتها:

على اعتبار أن النظام السياسي يتشكل في كنف ذلك الفلك الذي يسبح فيه كل الأفراد والجماعات الذين تربطهم علاقات قائمة على التأثير والتأثر في إطار ممارسة مختلف نشاطاتهم الحيوية، هذه النشاطات ترسم حدود لعلاقات اجتماعية بشرية أين يكون النظام السياسي جزءا من مقوماتها، وهو ما عبر عليه دافيد إستون D. Eston بأن النظام السياسي هو مجموعة الظواهر المرتبطة بالأنشطة السياسية في جماعة بشرية معينة والتي تكون نظاما فرعيا من النظام الرئيسي العام.

فالسياسة المقارنة فهدف إلى النظر في كيفية تنظيم السلطة في الدول من خلال الأنظمة المختلفة؛ مثلا اذا نظرنا في كيفية اختيار رئيس الدول نجد أنظمة ملكية وأخرى جمهورية، أما من زاوية الخضوع للقانون نجد أنظمة هوليقارشية استبدادية وأخرى قانونية، أما باعتبار مبدأ الفصل بين السلطات نجد أنظمة **رئاسية** على سبيل المثال لا الحصر في الو.م.أ هناك نظام رئاسي قائم على الفصل الصارم بين السلطات الثلاث (strict separation of powers)؛[132] وأنظمة **برلمانية** مثل ما هو شائع في بريطانيا أين نجد النظام البرلماني الذي يشهد فصل مرن (fusion of powers) قائم على تداخل وتعاون بين السلطة التنفيذية والتشريعية، وكذلك الأنظمة **المجلسية** فلا يوجد

---

[130] Richard Curtis. (1968*). Comparative Goverment and politics: An introductory Essay in Political Science*, New York: Harper and Row Publishers, p 07.

[131] زهيرة كوري. (2022-2023). **محاضرات في مقياس النظم السياسية المقارنة**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة ثانية علوم سياسية ج.م، بقسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2، ص 06.

[132] لزهر خشايمية، (2022). **القانون الدستوري" النظم السياسية"**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة أولى ج.م. قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، ص18.

فيها فصل حقيقي بين السلطات حيث أن المجلس أو الهيئة التشريعية تسيطر على جميع السلطات الأخرى تقريبا مثل ما هو الحال في سويسرا ذات المجلس الفدرالي الذي بيده السلطة أما الحكومة فتعتبر أداة تنفيذية له.[133]

ب.الفواعل السياسية:

(political actors) الفاعل السياسي هو كل شخص جماعة أو مؤسسة أو هيئة تكون لها أثر أو دور في العملية السياسية سواء كان الأثر مباشر أو غير مباشر، تسعى إلى استغلال ورقة التأثير في عملية توجيه الرأي العام أو صياغة السياسيات العامة أو حتى التأثير في صناعة القرار السياسي. السياسة المقارنة لا تغفل أي فواعل سياسية سواء كانت فواعل تكتسي طابع الشرعية القانونية والدستورية (رئيس الجمهورية، الملوك الأحزاب السياسية... الخ) أو فواعل غير رسمية تفتقر للسلطة الرسمية القانونية لكن تؤثر في العملية السياسية كجماعات الضغط(Lobby Groups)؛ المنظمات غير الحكومية؛ وسائل الإعلام والميديا أو حتى الحركات الشعبية مثل السترات الصفراء في فرنسا...الخ).

ج. التوجهات؛ الأفكار والمواقف السياسية:

تمثل الأيديولوجيات المهيمنة التي قد ترسم حدود معلمية لنظام سياسي ما أو سياسة معينة، كعدم الانحياز، حسن الجوار، دعم القضايا السياسية العادلة... الخ

د. الثقافة والتنشئة والمشاركة السياسية:

تمثل أنماط القيم والثقافات السائدة في المجتمعات وجودة ممارساتهم السياسية والتي يعبر عنها أحيا بالمرآة التي تعكس الشرعية السياسية، كالأدوار المناط بالأفراد القيام بها في الحياة العامة، اقبالهم على المشاركة في صنع القرار والسياسات وغيرها.

2. تطور حقل السياسية المقارنة:

[133] حسن مصطفى البحري. (2021). **النظم السياسية المقارنة**، جامعة الشام الخاصة، سوريا، ص ص 178-248.

هناك تباين فكري في تصنيف هذا الحقل وذلك باختلاف الباحثين وزوايا نظرهم، لكن المتفق عليه أن السياسة المقارنة شهدت تطورات موضوعية ومفاهيمية هامة منذ القدم، حيث يقدم الأستاذ محمد نصر عارف تقسيم ثلاثي للمراحل الأساسية التي مر بها هذا الحقل كما يلي: [134]

مرحلة الحكومات المقارنة: وهو ما يشار إليها بالمرحلة التقليدية، الممتدة زمنيا من أواخر القرن ال 18 إلى عشرينيات القرن 20، والتي شهدت تركيز على الحكومات والدول بمؤسساتها ودساتيرها.

مرحلة السياسة المقارنة: تم فيها إعادة ضبط التعاريف والانتقال من وحدة الدولة إلى وحدة السلطة، في انتقال يصفه البعض بالتحول نحو المنظور السلوكي، أين أصبحت الدراسات المقارنة تركز على أنماط السلوك في تفسير تحليل وتفسير النظم، كذلك التغيير السياسي وبيئة النظام على المستوى الداخلي والخارجي.

مرحلة المنهج المقارن: أبدت الثورة السلوكية تركيز كبير على المنهج المستعمل في الدراسات السياسية، امتدادا لذلك انصب اهتمام الدراسات المقارنة في هذه المرحلة على المنهج المقارن، مدى علميته؛ وصلاحيته كبديل للتجريب مع تنوع في المداخل والاقترابات البحثية التي تساعد في تبسيط الظواهر ومقارنة الأجزاء المكونة لها.

وعليه يمكن تسجيل ثلاث مدارس فكرية مختلفة حول الدراسات السياسية المقارنة، المدخل التقليدي والمدخل السلوكي والمدخل ما بعد السلوكي (الاتجاهات الراديكالية المعاصرة).

سياسية و إكتشاف الأنماط المشتركة التي تحكم سلوك الفاعلين السياسيين و المؤسسات.

[134] فاطمة وزان، (2018-2019). **محاضرات في النظم السياسية المقارنة**، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، ص35.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- مجمع اللغة العربية:**المعجم الوسيط**،ط4،مصر،مكتبة الشروق الدولية،2004.
- فاتح خننو، **التحول و التغيير في النظم السياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2020-2021.
- علي حاكم صالح،**أصول النظام السياسي و تطوره و إنحطاطه:مراجعة كتابي فرانسيس فوكوياما عن أصول النظام السياسي**، العدد 37،مجلة سياسات عربية، مارس2019.
- أسماء بن تركي،**النظام السياسي في الجزائر و دوره في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع ، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2003
- يوسف جحيش،**التطور المؤسساتي للنظام السياسي الجزائري**،الباحث،العدد05،2005.
- محمد بن نويمي،النظم السياسية،وزارة الثقافة القطرية،قطر،2024.
- محمد بن نويمي، **النظم السياسية**، الطبعة الأولى، دار الكتب القطريةن 2024.
- ناجي شنوف ،البرلمان كأداة ديمقراطية في التسيير الحسن في ظل نظام الحكم الرشيد،***الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي***،اجزء01،المنعقد يومي2007/09/08،جامعة سطيف مطبعة إقرأ قسنطينة.
- عادل عمران حمد،**أهمية السلطة التشريعية في إدارة الدولة والدور الرقابي الذي تمارسه**، كلية دجلة الجامعة،دراسات قانونية،المجلد05،العدد01،2022،ص ص78-96.
- فريد ابرادشة، **الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية،جامعة الجزائر03،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2014،ص57.
- الطيب بتة، **مكانة السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري على ضوء الدساتير المتعاقبة**، الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية،م06، ع01،جوان2021.
- محمد شلبي،**الاستقرار السياسي الماوردي والموند : دراسة مقارنة**،" . الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام ،ع . 01 ،(الجزائر .2001-2002).
- يوسف أزروال، **دور الأحزاب السياسية في إدارة عملية التنمية السياسية**،المجلد16،العدد41،مجلة الحقيقة،سبتمبر2017.
- أحمد إبراهيم و علي بن طاهر، **مفهوم الأحزاب السياسية و دورها في عملية رسم السياسة العامة**، المجلد06، العدد02، مجلة أبحاث، سبتمبر 2021.

- صفاء عثمان،**دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر:بين إشكالية الإستمرارية و المناسباتية**، المجلد07، العدد02، أكتوبر 2023.
- مختار فرزولي،**إتصال القابلية في الحقل السياسي: دراسة وصفية على عينة من الباحثين في حقلي علوم الإعلام و الإتصال و العلوم السياسية**، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام و الإتصال، جامعة الجزائر 3، 2018.
- عبد الله زبيري، **أشكال و أساليب الجماعات الظاغطة: رجال الأعمال و الحياة السياسية أنموذجا**، المجلد 14، العدد 02، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية.
- حياة مدان، **حول مفهوم المجتمع المدني**، المجلد4، العدد2، مجلة الحوار الثقافي، سبتمبر 2001 .
- لقمان مغراوي، **فواعل المجتمع المدني و السياسات العامة في الجزائر**، المجلد5، العدد1،مجلة القانون الدستوري و المؤسسات العامة في الجزائر،سبتمبر 2021،ص 264-265.
- كمال يعقيل، بن لزعر سيد أحمد، **وسائل الإعلام و النظام السياسي في الجزائر**،المجلد08، العدد04،مجلة متون،جانفي 2017،ص 571.
- عبد الرحمن شداد، **الرأي العام**،العدد السادس، مجلة تاريخ العلوم ،جانفي 2017،جامعة زيان عاشور، الجلفة-الجزائر، ص 298.
- فتاح شباح، **تصنيف الأنظمة السياسية الليبرالية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري**، باتنة – الجزائر، كلية مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر، 2008.
- شباح فتاح، **تصنيف الأنظمة السياسية الليبرالية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات حالة النظام السياسي الجزائري**،مذكرة ماجيستر(جامعة الحاج لخضر باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008/2007.
- سعيد بوالشعير،**القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،ط4)
- حسن مصطفى البحري، **النظم السياسية المقارنة**،(دمشق:جامعة الشام الخاصة،2021/2020.
- طه حميد حسن العنبكي،**النظم السياسية والدستورية المعاصرة(دار الكتب والوثائق**،ط2، 2015).
- جباري لحسن زين الدين، **الطبيعة القانونية للنظام البرلماني الحديث**، المجلد13، العدد01، مجلة الحوار المتوسطي، مارس 2022. ذ- علال قاشي. (2021). المنهج المقارن في البحث العلمي في ميدان الدراسات القانونية، مجلة الاستيعاب، العدد 07.
- محمد نصر عارف. (2002). **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظرية-المنهج**، (الطبعة الأولى) بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- كعيبوش عمر، **دور الديمقراطية التوافقية في إدارة العملية السياسية في المجتمعات الطائفية: دراسة حالة ماليزيا ولبنان 1989-2015**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018- 2019.
- حامد ربيع، **نظرية التطور السياسي**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1972.

- محمد كه بدوي، **النظرية السياسية المعاصرة**، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، ب ت ن.
- جان ماري دانكان، **علم السياسية**، تر: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997، ص ص 142 - 143.
- عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، الكتاب الأول، مكتبة الآداب، القاهرة، ص 158.
- محمد طه بدوي، **مفهوم التكامل السياسي بين الانتظام والتنظيم**، مجلة كلية التجارة، جامعة الرياض، العدد: 04، 1976، ص 247.
- محمد طه بدوي، **مفهوم التكامل السياسي بين الانتظام والتنظيم**، مجلة كلية التجارة، جامعة الرياض، العدد: 04، 1976، ص 247.
- شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص ص 131 - 139.
- وهيبة دالع، مطبوعة جامعية بعنوان: **منهجية البحث في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر 3، 2020.
- صامويل هانتغتون، **النظام السياسي للمجتمعات المتغيرة**، تر: سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت، 1993.
- علي حازم هايل الطعاني، **تطبيقات الاقتراب المؤسسي والاقتراب النسقي في دراسة التحليل السياسي**، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديموقراطي العربي، المجلد 10، العدد 39، مارس 2024.
- *حليم بركات*، **البنية الاجتماعية في الوطن العربي**، *مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.*
- زهيرة كوري. (2022-2023). **محاضرات في مقياس النظم السياسية المقارنة**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة ثانية علوم سياسية ج.م، بقسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2.
- [1] لزهر خشايمية، (2022). **القانون الدستوري" النظم السياسية"**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة أولى ج.م. قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة.
- حسن مصطفى البحري. (2021). **النظم السياسية المقارنة**، جامعة الشام الخاصة، سوريا، ص ص 178 - 248.
- فاطمة وزان، (2018-2019). **محاضرات في النظم السياسية المقارنة**، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3.
- جباري لحسن زين الدين، **الطبيعة القانونية للنظام البرلماني الحديث**، المجلد13، العدد01، مجلة الحوار المتوسطي، مارس 2022.

- محمد نصر عبد الله نصر، **العلاقة بين السلطات في حالة النظام البرلماني**، المجلد05، العدد01، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، 2022/06/03.
- حميد مزياني، **أسباب و دوافع نشأة الإزدواجية البرلمانية في الأنظمة الدستورية الغربية (إنجلترا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية)**،المجلد10، العدد01،مجلة الناقد في الحقوق و العلوم السياسية2015/06/10.
- ضريف قدور، **التأصيل النظري لمظاهر العلاقة بين السلطتين التشريعية و التنفيذية في النظام البرلماني**، المجلد08، العدد01،مجلة العلوم القانونية و الإجتماعية/جامعة الجلفة، مارس 2023.
- الوافي سعيد، **النظام شبه الرئاسي: تصميم دستوري جديد**، العدد10،مجلة الدراسات و البحوث القانونية، 2018/08/18.
- غيث طلال فايز المجالي، **تعديل الدستور و أثره على سلطات النظام السياسي: الجمهورية الفرنسية الخامسة نموذجا**، المجلد12، العدد03، مجلة دراسات و أبحاث، جويلية 2020،ص 401.
- فاتح شباح، **موقع السلطة التنفيذية في النظام المجلسي: النظام السياسي السويسري أنموذجا**، المجلد05، العدد01، مجلة الدراسات القانونية و الإقتصادية،2022/06/06.
- شاهر إسماعيل الشاهر، **الكلِبتوقراطية وتجلياتها: قراءة في أنواع الدول غير الديمقراطية**، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا-برلين، 25 مارس 2017.
- رحاب وائل السيد، **نظرية النظم لدافيد إستن و حالة تطبيقية للواقع الإفريقي**، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا-برلين، أوت 2021.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Theoretical Approaches ، POLITICAL SCIENCE,A Comparative Introduction ، By: ROD Hague & Martin Harrop & Joun McCormick , 8th edition, pp 22-24 .
- O'Neil, Patrick H. (2020). **Essentials of comparative politics**, New York : W.W. Norton & Company, 5th Ed.
- Lijphart, A. (1971**). Comparative politics and the comparative method. American Political Review,** 65(3).
- Aristotle.(1998**). Politics. Translated by C.D.C**. Reeve, Hackett Publishing.
- Machiavelli, Niccolo. (1988). **The prince. Translated by Harvey** C. Mansfield, university of Chicago press, 2nd Ed,. P87.
- Hague, R.,Harrop,M., & McCormick,J.(2019). Comparative government and politics: An introduction, 11th ed. Palgrave Macmillan. P3.

-

- Richard Curtis. (1968*). Comparative Goverment and politics: An introductory Essay in Political Science*, New York: Harper and Row Publishers, p 07.
- March, James G., and Johan P. Olsen. ***Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics***, 1989. P 112.
- March, James G., and Johan P. Olsen. ***Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics***, 1989. P 112.
- *Peters, B. Guy.* **Institutional Theory in Political Science: The 'New Institutionalism'***, 3rd edition, 2012. P 67.*

ثالثا: مراجع الإلكترونية

- نجلاء غنيم ، **المداخل النظرية لدراسة العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية،** جامعة الإسكندرية ، 2019، متاح على الرابط:

https://drive.google.com/file/d/1oDpMapWTdb6o29xEvcQJZadApLMufF23/view ، تاريخ التصفح: 15-02-2025

- **المداخل الحديثة لدراسة النظم السياسية،** كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالي، متاح على الرابط: https://www.ecomang.uodiyala.edu.iq/uploads/ ، تاريخ التصفح: 12-02-2025
- السيد عبد المطلب غانم، **الاقتراب البنائي – الوظيفي واستخدامه في البحوث السياسية:** نظرة تقويمية، ندوة إقترابات البحث في العلوم الاجتماعية، 1992، ص 24. متاح على الرابط: https://bohothe.blogspot.com/2009/12/blog-post.html، تاريخ التصفح: 13-02-2025.
- متاح على الرابط: https://30dz.yoo7.com/t50-topic، تاريخ التصفح: 13-02-2025.
- الجامعة المستنصرية، متاح على الرابط: https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/11/11_2018_02_25!10_19_51_PM.docx،
- مكتبة العلوم السياسية، متاح على الرابط: https://www.facebook.com/100064726747073/posts/676014669129555 2025/02/14
- نصر محمد عارف،" نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية: الإمكانات والإشكالات"، المؤتمر الثالث للباحثين الشباب بعنوان النخبة السياسية للباحثين الشباب، 1996، متاح على الرابط: https://arabprf.com/?p=482، تاريخ التصفح: 15-02-2025.

- محمود خليفة جودة محمد، "اقتراب النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة"، المركز الديمقراطي العربي، 15 افريل 2014، متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=550، تاريخ التصفح: 16 – 02– 2025.
- المناهج العلمية لدراسة النظم السياسية المعاصرة، الجامعة المستنصرية، متاح على الرابط: https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/11/11_2018_02_25!10_19_51_PM.docx، تاريخ التصفح: 15-02-2025.
- دليل عملي لبناء الدساتير ***المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات***،2011،ص ص 2–7.للاطلاع أكثر متاح على الرابط http://www.idea.int

David Easton. **Analyse du System Politique**. Armond Colin. Paris. 1974. P23.

- فيصل المرعشي، **اقتراب تحليل النظم- الاقتراب النسقي**، الموسوعة السياسية، على الرابط التالي: https//bitly.ws/35yq
- **النظام شبه الرئاسي**، مقال منشور بتاريخ 2021/08/08 على الرابط الآتي: http :www.elmizaine.com -
- مركز رؤيا للبحوث و الدراسات، **مفهوم المؤسسية**، مقال متوفر على الرابط التالي:
  - http/www. https://ruyaa.cc/Page/860